الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

الجلسة العامة ٨٢
الخميس، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد إيكويبي (الكونغو)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

البند ٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

السيدة أشمامبيتوفا (قيرغيزستان) (تكلمت بالروسية): بما أن أكثر من ٥٠ بلدا قد سجلت أسماءها في قائمة المتكلمين بشأن هذا البند، فإنني سأكون في منتهى الإيجاز. وأود أولا أن أعرب عن تقديري لمناقشة هذا البند في هذا الوقت.

وتعتقد قيرغيزستان أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تدخل الألفية الجديدة كمنظمة عالمية قوية. ونحن نقدِّر تقديرا كبيرا جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إصلاح أنشطتها، وبخاصة مجلس الأمن، الذي يمثل واحدا من أهم أجهزتها. وتعتقد جمهورية قيرغيزستان أن للأمن مفهوما متعدد الجوانب ويتطلب اتباع نهج شامل. ونعتقد أن عمل مجلس الأمن في هذه الفترة ينبغي أن يكون أكثر فعالية. وهذا لن يتسنى إلا بتوسيع نطاق الموضوعات التي تعالج في مجلس الأمن وبزيادة العضوية في كلا الفئتين. وأود أن أؤكد موقف قيرغيزستان، الذي أعلن عنه في كثير من الأحيان ممثلو بلدي في الجمعية العامة، وهو أن الزيادة الكمية في عضوية مجلس الأمن والتمثيل الجغرافي العادل في المجلس لجميع البلدان، بما في ذلك البلدان النامية، من شأنه أن يوسع مشاركة جميع البلدان في صنع القرار ويحقق المزيد من الديمقراطية في المنظمة. وسيواصل الفريق العامل المفتوح باب العضوية عمله. ونحن واثقون من أن هذا سيقود إلى توافق الآراء بشأن هذا الموضوع الهام للغاية.

ووفد قيرغيزستان بدوره سيدعم عمل الفريق العامل بقوة ونشاط وسيتعاون بشأن جميع الجوانب موضع النظر.

السيد فلوريس (اسبانيا) (تكلم بالإسبانية): لقد ظل وفدي طوال ست سنوات يعرب عن آرائه بشأن مسألة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، التي يعتبرها الوفد ذات أهمية قصوى. وفي هذه المناسبة سأبين مرة أخرى بإيجاز موقفنا بشأن الجوانب الثلاثة الرئيسية لهذا الموضوع.

وأتطرق أولا إلى حق النقض، الذي يمثل أحد الموضوعات الرئيسية في عملية إصلاح مجلس الأمن. وهو يؤثر تأثيرا مباشرا بعمل المجلس ويرتبط ارتباطا أساسيا لا انفصام له بزيادة عدد أعضائه. والتقييد الضروري لهذه الممارسة التي تنطوي، في نظرنا على مفارقة تاريخية، هو الآن أكثر أهمية منه في وقت آخر على الإطلاق إذا ما استعرضنا بعض الأحداث الأكثر دلالة في العلاقات الدولية خلال هذه السنة، وإذا تذكرنا الأفكار الجيدة التركيز التي أوردها الأمين العام في تقريره السنوي (A/54/1)، عن الحق في التدخل الإنساني. وسيتيح لنا الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن فرصة لدراسة موضوع حق النقض مرة أخرى في غضون بضعة أسابيع. ويحدونا الأمل في ألا تكون هذه الممارسة صيغة مكرورة كما هي في الماضي القريب. وهناك اقتراحات متنوعة في هذا الميدان. ومما يستحق اهتمامنا الفكرة الصادرة مؤخرا عن الأمين العام بشأن إمكانية أن تُبطِل أغلبية محددة من أعضاء المجلس مفعول حق النقض.

وثانيا، أود أن أذكر بموقف اسبانيا فيما يتعلق بزيادة عدد أعضاء المجلس. إننا نؤيد الزيادة باعتبارها طريقة للتوصل إلى مجلس ديمقراطي، لأن هذا من الأهداف الأساسية لإصلاحه. إلا أن تعزيز الديمقراطية من ناحية منطقية يقتضي عدم زيادة عدد الأعضاء ذوي الامتيازات، التي تتناقض مع فكرة الديمقراطية ذاتها، وبدلا من ذلك يقتضي زيادة عدد الأعضاء المنتخبين وفقا لمعيار التمثيل الجغرافي العادل.

وثالثا، ساند وفدي تعزيز زيادة الشفافية في أساليب عمل المجلس طوال ست سنوات. ونحن نحيط علما بالتقدم المحرز في هذا الأمر ونرحب به، كما تشهد بذلك زيادة عدد المناقشات المفتوحة والجلسات الخاصة بمشاركة دول من غير أعضاء المجلس.

ومع ذلك لا ينبغي للأشجار أن تحجب عنا رؤية الغابة. وبعبارة أخرى، يجب أن يكون هدفنا الأساسي هو أن يصبح ما هو استثناء في الوقت الراهن - أي جلسات المجلس المفتوحة - قاعدة، وأن يصبح ما هو قاعدة - أي المشاورات غير الرسمية - استثناء.

وأخيرا، ستشارك اسبانيا بجد وعلى نحو بناء، كعهدها، في جلسات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن في سنة ٢٠٠٠.

السيد تيلو (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): إن مناقشة اليوم تمثل افتتاح الجمعية العامة لنظرها الموضوعي في مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه للسنة السابعة على التوالي، وهي ممارسة يجري الإضطلاع بها نتيجة لطلب دائم منذ فترة طويلة من مجموعة البلدان التي من ضمنها المكسيك.

ولذلك تلتزم المكسيك بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن لكي يعبر عن الزيادة في عدد أعضاء الأمم المتحدة. ولا بد لتكوين المجلس، الذي هو جهاز يتصرف بالنيابة عنا جميعا، حسب الولاية الصريحة في ميثاق سان فرانسيسكو، أن يعبر عن هيكل المنظمة وحجمها الحاليين. وبهذه الطريقة وحدها تحتفظ قراراتها التي تمسنا جميعا، بشرعيتها وطابعها التمثيلي. ولكن المكسيك إذ تؤيد زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن تأييدا تاما، فإنها ترى أيضا أنه من المهم كل الأهمية إجراء إصلاح حقيقي في أساليب عمله، لكي يتحول جهاز الأمم المتحدة الأقل ديمقراطية والأقل شفافية إلى آلية تعكس حقا الطموح إلى المساواة والديمقراطية والانفتاح التي تتصف بهم العلاقات الدولية المعاصرة. ولقد تولدت آمال كبار بفعل الممارسة التي استؤنفت بنشاط وحماس متجددين في سنة ١٩٩٣ بعد توقف طويل لم يتسنى خلاله مناقشة المسألة. وأصبحنا نعتقد بفعل نهاية الحرب الباردة أن بوسعنا الشروع في تغييرات بعيدة المدى في تكوين مجلس الأمن وفي أدائه. وبعد مضي سبع سنوات، خف حماسنا وابتهاجنا الأولين نتيجة للصعوبات التي واجهتنا ونتيجة لتعقد مهمتنا. ولم نتمكن إلا من تحديد قضيتين رئيسيتين توافقت بشأنهما الآراء، أو وجد بشأنهما اتفاق عام على الأقل. فهناك توافق آراء بشأن الحاجة إلى زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، وهناك اتفاق عام، يكاد يكون إجماعيا على الدعوة إلى الحد من نطاق حق النقض الذي يتمتع به الأعضاء الخمسة الدائمون. وسأناقش هاتين القضيتين كل في دورها.

ونحن جميعا نتفق بلا تحفظ على ضرورة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. إلا أن هذا الهدف، الذي

لا يوجد من يعارض في بلوغه، قد ثبت أن تحقيقه أصعب مما يبدو. فالعقبة الأولى التي واجهناها هي طموح قلة من الدول إلى اكتساب عضوية مجلس الأمن الدائمة، أي الانضمام إلى تلك الحلقة من البلدان المتميزة التي اضطررنا بفعل الظروف المستجدة في سنة ١٩٤٥ إلى إنشائها لضمان وجود الأمم المتحدة ذاته. وقد أعربت المكسيك في ذلك الوقت في سان فرانسيسكو عن عدم موافقتها على فكرة تجاهل مبدأ المساواة في السيادة بين الدول ومنح امتيازات خاصة للمنتصرين في الحرب العالمية الثانية. وبعد ذلك بخمسين سنة، فإنه من غير المشجع أن نلاحظ أن البعض، يسعى إلى زيادة اللامساواة، ولا يعملون على القضاء على هذه الحالة الشاذة. ومن حيث المبدأ، عارضنا هذا في سان فرانسيسكو أما اليوم، فإننا لا نزال، بمزيد من الحجج، نعارض أحلام القوة هذه.

ولا تؤيد المكسيك زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. بل تحبذ مجرد الزيادة في عدد الأعضاء غير الدائمين، وذلك تمشيا مع روح الديمقراطية والمساواة. وفيما يختص بالاقتراح الداعي إلى زيادة فئتي العضوية معا، تطرح أسئلة شتى، تتطلب إجاباتها اتفاقا عاما في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. واسمحوا لي بأن أسرد بعضا من هذه الأسئلة.

كيف سيحدث التوسع؟ كيف ستوزع المقاعد الدائمة الجديدة؟ ماذا سيكون دور المجموعات الإقليمية في اختيار المرشحين للعضوية الدائمة؟ هل ستكون المقاعد الجديدة دائمة حقا، يشغلها عضو لا يتغير، أم ستكون مقاعد تناوبية، مثلما يقترح البعض؟ هل سيكون هناك مزيج من الإمكانيتين، بحيث توجد مقاعد ثابتة ومقاعد تناوبية؟ ما هي الامتيازات التي سيتمتع بها الأعضاء الدائمون؟ هل ستنشأ آلية ما لاستعراض هيكل المجلس دوريا؟

وحسبما نعرف من خبرة السنوات الست الماضية، فإن كل سؤال من الأسئلة المطروحة بشأن هذه المسائل الأساسية ينطوي على مشكلات سياسية وقانونية ودستورية كبيرة. واسمحوا لي أن أذكر بعضها للتوضيح لا لفرض أي موقف بعينه.

إذا تقرر منح مقاعد دائمة حقا لفئة محظوظة، فسيتعين ذكر أسماء الأعضاء المميزين الجدد في المادة ٢٣ من الميثاق. وإذا قبلنا أن يظل هذا النمط الجديد إلى الأبد، فلن تكون هناك مشكلة كبرى، ولكن إذا رئي، حسبما

اقترح بعض الطامحين أنفسهم، وضع نظام للاستعراض، سيتعين علينا تلقائيا أن نعدل تلقائيا الميثاق في فترات دورية محددة، بكل ما يترتب على هذه الممارسة من تعقيدات. وإذا تقرر لأغراض التبسيط عدم إدراج أسماء الأعضاء الدائمين الجدد في الميثاق، فإننا بذلك سنوجد تفرقة واضحة - بل وتمييزا - بين الأعضاء الدائمين الخمسة الحاليين وأي أعضاء دائمين في المستقبل.

وإذا مالت الجمعية العامة إلى الأخذ بفكرة المقاعد الدائمة التناوبية المنطوية على تناقض ذاتي، فسيتعين علينا أن نوضح الفارق بين هذه المقاعد والمقاعد غير الدائمة التي تختار الجمعية شاغليها. وكيف يمكن تمييزهم؟ هل هي مجرد طول مدة شغل المقعد، أم أن لدى الناس فعلا فوارق جوهرية أخرى يفكرون فيها؟

ومما هو أكثر صعوبة أن نتصور مزيجا من المقاعد التناوبية ومن المقاعد الدائمة حقا. فكيف يمكن توزيعها؟ والبعض يحبذ نظاما يقضي بمنح المقاعد الدائمة حقا للبلدان المتقدمة النمو، مع ترك المقاعد التناوبية للعالم النامي. ومثل هذا التمييز الصارخ غير مقبول البتة.

ما هي المزايا التي سيتمتع بها الأعضاء الدائمون الجدد في مجلس الأمن؟ لقد أوضح بعض المطالبين بالمقاعد أنهم ليسوا مهتمين بالحصول على حق النقض، ولكنهم يؤكدون أيضا أنه لا يمكن إيجاد فروق بين الامتيازات التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون الحاليون والأعضاء الدائمون الجدد. فماذا يعني هذا؟

فهل نحن على استعداد لأن نعطي للمزيد من الدول حق النقض بالشروط المحددة في الميثاق حاليا؟ وإذا كان الأمر كذلك فكيف لنا تحقيق زيادة الكفاءة في أداء مجلس الأمن إذا كنا نزيد عدد البلدان التي لها سلطة تعطيل القرارات؟ ثمة تناقض واضح هنا.

وإلى جانب الميزة الهائلة لحق النقض نعلم جميعا أن للأعضاء الدائمين امتيازات أخرى، بعضها مكتوب وبعضها مستقى من الممارسة - التي عرفنا على مدى هذه الأعوام الستة أنها سلسلة لا تنتهي. ولذا فنحن نتساءل عما إذا كان الأعضاء الدائمون الجدد سيتمتعون بتلك الحقوق ذاتها. وعلى سبيل المثال، هل سيكونون أيضا، بحكم مناصبهم، نوابا لرؤساء الجمعية العامة؟ وهل سيكون لهم تمثيل دائم في محكمة العدل الدولية؟ وهل سيشغلون مقاعد في المجلس الاقتصادي والاجتماعي؟

وبالإضافة إلى ما سيعنيه التعديل الدوري للميثاق، فإن مفهوم وضع نظام استعراض دوري ذاته يثير شكوكا أخرى، من قبيل ما إذا كان ذلك ينطوي على تأكيد المركز الدائم للعضو أو سحب تلك الصفة منه. فهل ستستخدم الآلية لمجرد تقييم الأعضاء الدائمين الجدد، أم أنها تطبق أيضا على الخمسة الذين فرضهم علينا مؤتمر سان فرانسيسكو؟ وهل يكون للأعضاء الدائمين الحاليين والذين سيصبحون دائمين في المستقبل، الحق في النقض في هذه الممارسة؟ هذه الأسئلة كلها تحتاج إلى دراسة ومناقشة.

نحن جميعا نسلم بضرورة تصحيح الخلل في التوازن الموجود الآن في تشكيل عضوية مجلس الأمن. والخطط المقترحة حتى الآن لا تحقق ذلك الهدف. بل هي على العكس من ذلك، تزيد من الخلل وتقوض مبادئ الميثاق المتصلة بالمساواة بين الدول في السيادة والإنصاف والتوزيع الجغرافي.

والاتحاد الأوروبي الذي يضم ١٥ دولة سيكون له ثلاثة أعضاء دائمون. ويجب ألا يغيب عن البال أن للاتحاد الأوروبي عملة واحد بالفعل وهو يضع سياسات موحدة للخارجية والدفاع، بل إنه عيَّن مؤخرا موظفا ساميا لتنسيق تلك المهمة. ولا نجد تفسيرا في هذا السياق لأن يرى الاتحاد الأوروبي ضرورة أن يكون له لا عضوا واحدا ولا اثنين بل ثلاثة أعضاء دائمين.

ولماذا ترى منظمة حلف شمال الأطلسي، وهي حلف عسكري يضم الآن ١٩ بلدا ولها قدم راسخة في سياق المواجهة ثنائية القطب، ضرورة لأن يكون لها أربعة أعضاء دائمين في مجلس الأمن؟

وكيف يتوقع منا أن نقبل أن ينضم إلى الفئة المحظوظة ستة أعضاء من بين الأعضاء الثمانية لمجموعة الثمانية الأقوياء؟

وفي إطار ذلك السيناريو سيكون لدينا مجلس أمن أغلبية المجموعة المحظوظة فيه من الأوروبيين، وواضح أنهم متقدمو النمو. فهل هذا هو التوازن الجغرافي الحقيقي؟ وألا يتجاهل هذا التشكيل الجديد تجاهلا تاما مبدأ الإنصاف والمساواة في التمثيل؟

لقد بيَّنا هنا بعض الصعوبات التي يثيرها توسيع عضوية مجلس الأمن، خاصة إذا كانت الزيادة المتوخاة

في فئتي العضوية. وأنتقل الآن إلى القضية الثانية التي عليها اتفاق عام، ولعلي أقول يكاد يكون إجماعا، ألا وهي ضرورة تقييد وتضييق نطاق حق النقض الذي يتمتع به الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن.

لقد أتيحت لنا فرصة القول في عدد من المناسبات إن فكرة منح امتيازات للقلة بتمكينها من منع اعتماد مشروع قرار بمجرد التصويت ضده لم تنل التأييد بالإجماع في سان فرانسيسكو، ومن يومها والسعي جاد لإيجاد سبل لتحقيق ممارسة هذا الحق. ولنذكر أنه في عام ١٩٤٨ وفي لحظة توتر مشهودة في العلاقات الدولية تقدم ثلاثة من بين الأعضاء الخمسة الدائمين هم الصين والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - بمقترحات للحد من الشطط. ويمكن الاطلاع على تلك المقترحات في الوثائق الرسمية للأمم المتحدة التي عممت في الفريق العامل.

وفي ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٦ قدم وفد المكسيك مقترحات محددة كي ينظر فيها الفريق العامل تتعلق بتعديلات على سبع من مواد الميثاق، بقصد تقييد ممارسة حق النقض في القضايا التي حددت لها، أي تدابير الإنفاذ المتخذة بموجب الفصل السابع من الميثاق. ويحيي الاقتراح المكسيكي أهداف الاقتراح المقدم من أستراليا في سان فرانسيسكو، ويتفق تماما مع الموقف الذي تعرب عنه حركة بلدان عدم الانحياز.

ونحن ندرك تماما أننا رغم الاتفاق العام - القريب من الإجماع - على قضية حق النقض، لا يمكن أن نفرض إرادتنا. ولذا سيلزم تعاون الأعضاء الخمسة الدائمين لإحراز أي تقدم. ولقد خيب آمالنا الموقف المتصلب من الخمسة في معارضتهم التنازل عن أي من امتيازاتهم مهما صغر، في هذه النقطة الحساسة. ونحن نسلم بأن ميثاق الأمم المتحدة، وهو صك قانوني قبلناه جميعنا، قد منحهم حقوقا وامتيازات واسعة. وما نطلبه هو أن يبدأوا التفكير مليا في الدور الذي ينبغي أن يؤدوه في الجمعية العامة، في القرن الحادي والعشرين، في هذه المنظمة التي لم تعد قادرة على أن تعيش على الحنين لعالم عام ١٩٤٥. ونريد من هذه الممالك الخمس المطلقة أن تنظر في إمكانية الاتفاق على تحويل أنفسها إلى ممالك دستورية، أي إلى مؤسسة اخترعها بعض منهم. ونرى أنهم ينبغي أن يكونوا على استعداد لتقاسم بعض من مسؤولياتهم مع الآخرين، أي مع الجمعية العامة.

فإذا كان للدول الدائمة العضوية أن توافق، كما تريد الغالبية الساحقة، على الحد من نطاق امتيازاتها، فإنها بذلك تعطي إشارة ملموسة على إرادتها السياسية لإصلاح مجلس الأمن ورغبتها في التكيف مع وقائع اليوم. وفي ضوء ذلك، من الصعب القبول بالبيان الذي أصدره وزراء خارجية الدول الخمس الدائمة العضوية في ٢٣ أيلول/سبتمبر من هذا العام ومفاده

"إن أية محاولة لتقييد أو تقليص حق النقض الذي تتمتع به لن تفضي إلى عملية الإصلاح".

وفي الوقت الذي لم يتجاوز فيه التقدم الذي تحقق بشأن توسيع العضوية نطاق تحديد المشاكل المعقدة، فإنه ينبغي الإقرار بأننا حققنا في واقع الأمر بعض التقدم بشأن مسألة إصلاح أساليب عمل المجلس. ولدينا وثيقة تتضمن مقترحات أعدت في سياق مداولاتنا في الفريق العامل وتحظى بقبول عام.

ومن بين المسائل الأساسية التي لا تزال بانتظار البت فيها إضفاء الصبغة الدستورية على التدابير المقترحة. فالفريق العامل لا يسعى إلى فرض إرادته على أعضاء مجلس الأمن. والأمر يعود إليهم لتحديد طريقة تطبيق مقترحاتنا، إلا أننا نود أن تتجسد الإصلاحات في صكوك توفر اليقين القانوني.

والمكسيك توافق تماما على ضرورة تحقيق تقدم باتجاه إصلاح مجلس الأمن. وبعد أن يعقد الفريق العامل مناقشة عامة في العام القادم، سيتعين عليه أن يكرس جهده لتوطيد التقدم الذي حققناه بالنسبة لأساليب عمل المجلس. وإن الوقت المتاح لنا سيستخدم على نحو أفضل إذا ركزنا جهودنا على المسائل التي يمكن التوصل بشأنها إلى الاتفاق العام المنصوص عليه في القرار ٢٦/٤٨، المتعلق بتقديم مقترحات ملموسة إلى الجمعية العامة.

لقد سعيت في بياني إلى تبيان أن مسألة زيادة العضوية في مجلس الأمن لا تزال تثير مشاكل كبيرة، وهي مشاكل فرقت بيننا بدل أن توحدنا. فلنحاول التوصل إلى اتفاق عام بشأن ما يمكن تحقيقه وترك ما يستحيل تحقيقه إلى مرحلة لاحقة.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): يسرني عظيم السرور أن أتكلم بشأن البند ٣٨ من جدول الأعمال المعنون "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد

أعضائه والمسائل ذات الصلة"، باسم الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وهي: أنغولا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وسيشيل وليسوتو وملاوي وموريشيوس وموزامبيق وبلدي ناميبيا.

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لمكتب الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة بمجلس الأمن على الطريقة الرائعة التي أدار بها عمل الفريق العامل أثناء الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة.

تولي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أهمية كبيرة لمسألة إصلاح مجلس الأمن، وهي مسألة تشكل أحد المكونات الهامة للجهود الرامية إلى تعزيز وإنعاش الأمم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها. وإذ نقترب من الألفية الجديدة، ثمة حاجة إلى مجلس أمن معزز، يتسم حقا بالاستجابة والتمثيل العادل والشفافية والكفاءة وتناسب المردود مع التكاليف. ولتحقيق هذا الغرض، يجب زيادة فئتي العضوية في مجلس الأمن: الدائمة وغير الدائمة. والأهم من ذلك أن تركيبة مجلس الأمن يجب أن تجسد وقائع عصرنا. ويجب أن تجسد الزيادة الكبيرة في عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومبادئ التمثيل الجغرافي المنصف والمساواة السيادية للدول. والاختلال في تركيبة المجلس الحالية بالنسبة للبلدان النامية، وبخاصة الحالة الشاذة المتعلقة بعدم تمثيل منطقة أفريقيا بأسرها في العضوية الدائمة لمجلس الأمن، يجب تصحيحه خدمة للإنصاف والعدالة ومصداقية الأمم المتحدة. ويجب على المجلس أن يصبح مؤسسة تمثيلية حقا لجميع المناطق.

وتؤيد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تأييدا تاما إعلان هراري الصادر عن جمعية رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية، ومؤداه أنه ينبغي تخصيص ما لا يقل عن مقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة لأفريقيا في المجلس الموسع وأن مقعدين دائمين لأفريقيا سيخصصان لبلدان يحددها الأفارقة أنفسهم، وفقا لنظام التناوب المستند إلى المعايير الحالية التي تتبعها منظمة الوحدة الأفريقية.

وتعتقد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أنه ينبغي تقليص حق النقض إلى أن يتم إلغاؤه. ولكن، إذا كان لابد من الإبقاء على حق النقض بشكل من الأشكال، فإنه يجب أن يمنح أيضا للأعضاء الدائمين الجدد في المجلس المُصلح.

أخيرا، إن عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن تتضمن الشفافية في عملية صنع القرار فيه. ولهذا السبب، ندعو إلى جملة أمور، منها عقد جلسات مفتوحة لمجلس الأمن بصورة منتظمة لسماع وجهات نظر الدول غير الأعضاء في المجلس والتنفيذ الكامل للمادتين ٣١ و ٣٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): في بياني الوجيز هذا، أود أن أعرض عددا من النقاط المحددة فيما يتعلق بالبند قيد نظر الجمعية العامة.

أولا، لا تزال أوكرانيا على اقتناعها الراسخ بأن إصلاح مجلس الأمن يظل إحدى أهم المسائل وأكثرها حاجة للنظر العاجل في جدول أعمال الأمم المتحدة. إن الإبقاء على الحالة السائدة منذ زمن طويل فيما يتعلق بذلك الجهاز ستكون له، في رأينا، آثار مدمرة على طريقة عمله في القرن المقبل بوصفه سلطة عليا في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

ونؤمن إيمانا راسخا بأن العناصر الجوهرية في هذا الإصلاح تتعلق بحجب حق النقض (الفيتو) وزيادة عضوية مجلس الأمن. وتتصل نقطتي التالية مباشرة بذلك الاعتقاد الذي تعتنقه الغالبية العظمى من الدول الأعضاء. وتشعر أوكرانيا بقلق بالغ إزاء عدم إحراز أي تقدم ملموس في المفاوضات بشأن مسألتي حق النقض وتوسيع عضوية المجلس. وآثار ذلك بدأت تظهر بالفعل. ونحن على يقين من أنه، لو كانت هاتان المسألتان قد حسمتا، لما شهد العالم العديد من الأحداث المؤسفة التي وقعت في الإثني عشر شهرا الأخيرة، والتي تم خلالها تجاوز مجلس الأمن أو تحديه أو إساءة استغلاله.

ولا تقلل أوكرانيا من شأن الصعوبات التي ينطوي عليها الأمر. فهذا الإصلاح قد يكون من أصعب المسائل التي عالجتها الأمم المتحدة في تاريخها على الإطلاق. بيد أنه، كما يقال على نحو صائب، ينبغي للصعوبات أن تستحثنا على العمل، لا أن تثبط هممنا. والدول الأعضاء

ينبغي أن لا تتراخى في جهودها الرامية إلى السعي عن إطار مقبول عموما لحل هذه المسألة الأساسية.

إلا أننا لا نعتقد أن مجرد تكرار ما احتوته مداولات الدورة الماضية للجمعية العامة يمكن أن يسهم حقيقة في إحراز أي تقدم في هذا الإصلاح. وبما أن السيد غوريراب سيقود عملية الإصلاح خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، لا يمكن لوفدي أن يقترح مساعدين له في هذا المسعى أفضل من السفير جون دي سارام ممثل سري لانكا والسفير هانز دالغرين ممثل السويد. فهما أبديا طوال السنة الماضية تفانيا عظيما وأداء ممتازا في قيادة فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية ويحدونا أمل صادق في أن يواصلا العمل بوصفهما نائبين لرئيس الفريق في السنة المقبلة.

وفي الوقت نفسه لا يمكن لأعضاء مكتب الفريق العامل، بكل ما يتمتعون به من إبداع ومهارة، أن يحققوا الكثير من النتائج بدون دفع قوي وحوافز من الخارج. ونحن نعلم أن إخفاء المصاعب وراء الابتسامات، كما تقول العبارة الفرنسية، ليس بالأمر النادر جدا في هذه المنظمة. وفي الوقت نفسه، تظل هناك بعض المسائل الأساسية التي تستحق أن تستثنى من هذه القاعدة ويتعين أن تواجه بنشاط ومسؤولية. ومن الواضح أن تحول مجلس الأمن يرد ضمن هذه المسائل. وفي رأينا، تمثل هذه المناقشة أفضل فرصة لهم للادلاء بآراء سليمة بشأن ما يودون تحقيقه خلال هذه الدورة الأخيرة في القرن العشرين، وبشأن الجهود التي هم على استعداد لبذلها لتلك الغاية، وبشأن ما هم على استعداد لتقديمه من تنازلات وتضحيات لغيرهم. وإذا أظهرت المناقشة افتقارا إلى العزم والإرادة السياسية اللازمين لإحراز تقدم، فإن وفدي، بروح المبدأ الكامن وراء العبارة الفرنسية التي اقتبستها آنفا، لن يحبذ مواصلة المداولات.

في الختام، أود أن أكرر بعض العناصر الرئيسية في موقف أوكرانيا فيما يتعلق بتحول مجلس الأمن. أوكرانيا ترى أن الحجم الكلي لمجلس الأمن بعد توسيعه ينبغي أن يتراوح بين ٢٤ إلى ٢٦ عضوا. وستؤيد أوكرانيا الزيادة في كل من فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. وقد أعرب بلدي مرارا عن تفهمه لرغبة واستعداد ألمانيا واليابان لتولي مسؤولية عضوين دائمين. ويمكن أن تؤيد أوكرانيا توسيعا للمجلس من شأنه أن يسمح أيضا بأن نضيف إلى العضوية الدائمة ثلاثة مقاعد دائمة جديـــدة للبلدان النامية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وإصلاح التمثيل الناقص الواضح في مجلس الأمن لبلدان أوروبا الشرقية يظل شرطا لا غنى عنه لمصادقتنا على أي اقتراح شامل للإصلاح.

وكما أكدت في حديثي من قبل، لا تتصور أوكرانيا أي تحول ذي مغزى للمجلس بدون معالجة مسألة حق النقض. وتؤمن أوكرانيا إيمانا راسخا بأن، نظام حق النقض، في ظل الواقع السياسي الراهن، أصبح على الأقل بشكله الحالي، أمرا بائدا تماما وغير مبرر. ثانيا، لا يجد بلدي أية حجة مقبولة يمكن أن تدافع عن الطابع غير الديمقراطي الواضح لهذا النظام. وأخيرا وليس آخرا، أوكرانيا على اقتناع تام بأن وجود حق النقض يمثل أحد الأسباب الرئيسية التي كثيرا ما تمنع مجلس الأمن من الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وإزاء هذا المنظور، نأمل بشدة أن يتسنى للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إبداء الرغبة في إحداث تغيرات إيجابية في موقفهم المؤسف حاليا من هذا الموضوع. وانطلاقا من موقفنا العام حيال حق النقض، نرى أن من غير الملائم مد نطاقه ليشمل الأعضاء الدائمين المحتملين.

وأخيرا، تولي أوكرانيا أهمية كبيرة لما يسمى بمسائل المجموعة الثانية. إننا نرحب بكون مداولات الجمعية العامة قد حققت بعض التغيرات الجديرة بالتقدير في أساليب العمل والمجالات الأخرى المتعلقة بالعمل اليومي لمجلس الأمن. وبوصفنا عضوا منتخبا سينضم إلى المجلس، ستبذل أوكرانيا قصارى جهدها لزيادة التأثير على ديناميات هذا المجال.

السيد ستيوارت (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): إن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، المعروض علينا في الوثيقة A/54/47، يحتوي نبأ سارا ونبأ سيئا على حد سواء. النبأ السار هو أن التقرير يوضح مرة أخرى القدر الكبير من الاهتمام بإصلاح مجلس الأمن وتوسيعه ومن التأييد لذلك. وقد جرت مناقشات واسعة في الفريق العامل طوال العام بشأن معظم المسائل ذات الصلة بمناقشة الإصلاح. بل ويمكن القول إنه تم إحراز تقدم، حيث ضاقت شقة الخلاف بشأن عدد من المسائل الرئيسية تشمل، على وجه الخصوص، مسألة أساليب العمل.

ويرجع الفضل إلى سلف السيد غوريراب، وزير خارجية أوروغواي ديدييه أوبيرتي، وإلى نائبي الرئيس السفير دي سارام سفير سري لانكا والسفير دالغرين سفير السويد، بسبب جهودهم في العمل صوب اتفاق بشأن هذه المسألة العسيرة. وسلسلة ورقات قاعة المؤتمرات التي أعدها المكتب خلال السنة مثلت مبادرات هامة وطيبة للمساعدة في تقريب وجهات النظر وسط الأعضاء.

وتقرير هذه السنة يحتوي للمرة الأولى، على طائفة من الملاحظات عن مجالات الاتفاق والخلاف في الفريق العامل ستكون، كما هو مرجو، مفيدة عندما يستأنف الفريق أعماله. وينبغي لنا أن نتشجع نوعا ما من هذه الملاحظات ونبني عليها في السنة المقبلة

وقد لاحظ متكلمون آخرون اليوم أن مداولات الفريق العامل حققت بالفعل بعض الأثر الإيجابي على أساليب عمل المجلس. ونحن نرحب بالخطوات التي اتخذها المجلس لتحسين الشفافية وتيسير مشاركة غير الأعضاء. ونشكر خاصة أعضاء المجلس، المنتخبين والدائمين، الذين يواصلون الضغط من أجل تنفيذ هذه الإصلاحات. ولكن لا يزال يتعين القيام بالكثير.

والنبأ السيئ هو أنه، بعد مرور ست سنوات على إنشاء الفريق العامل و ٢٠ سنة على اقتراح مسألة التمثيل المنصف في مجلس الأمن وزيادة عضويته بوصف ذلك مسألة تنظرها الجمعية العامة، لم نبلغ بعد مرحلة من الاتفاق على مجموعة متكاملة من تدابير الإصلاح. وفي نهاية سنة شهدت نمو عضوية الأمم المتحدة إلى ١٨٨ عضوا، يظل حجم وتركيبة مجلس الأمن كما كانا عليه قبل ٣٤ سنة، حينما جرى توسيعه للمرة الأخيرة لاستيعاب عضوية الأمم المتحدة الناشئة التي كانت تبلغ ١١٣ دولة. وبفشلنا في الاتفاق على صيغة للتوسيع منذ ذلك الحين، فشلنا في تطبيق مبدأ التمثيل المنصف.

أستراليا ليست غير واقعية بشأن ما يكتنف هذه المسائل من صعوبات. فهذه المسائل معقدة بحد ذاتها وسياسية الطابع. ولكن حيث يتواجد هذا القدر القوي من توافق الآراء بالفعل تأييدا للإصلاح - وليس هناك سوى بلدان قليلة جدا تبدو سعيدة للوضع الراهن - ينبغي ألا يكون هناك مبرر يجعلنا، مع توفر الإرادة السياسية، غير قادرين على إيجاد حل توفيقي يعالج بشكل فعال المسائل المركزية المتعلقة بزيادة العضوية، وحق النقض، وأساليب العمل، والاستعراض المرحلي.

ونحن نتطلع إلى استئناف العمل في الفريق العامل المفتوح باب العضوية في العام القادم تحت توجيه رئيس الجمعية العامة. ونأمل أن ننطلق من حيث توقفنا في العام الماضي، منخرطين في مناقشة ومفاوضات موضوعية، بعزم جماعي على النجاح بدلا من التبادل الممل لمواقف معروفة.

قبل أن أختتم، أود أن أتناول بإيجاز مسألة سبق أن أثيرت في مناقشة اليوم وفي المناقشة العامة التي افتتحت بها هذه الدورة للجمعية العامة: مسألة إعادة تشكيل المجموعات الانتخابية. وإن كانت هذه المسألة تتعلق بمسألة إصلاح مجلس الأمن، فإننا لا نقترح هنا أن تضاف إلى جدول أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية. إن إعادة تشكيل المجموعات الانتخابية يتجاوز إصلاح مجلس الأمن، إذ يمس الطريقة التي ننظم بها أنفسنا لأغراض انتخابية في أنحاء هذه المنظمة. وهذا يمثل مصلحة طويلة الأجل للحكومة الأسترالية.

إعادة تشكيل المجموعات الانتخابية يحتاج إليها لتناول الفوارق الكبيرة في حجم المجموعات القائمة ومستوى التمثيل غير العادل المتاح لمناطق دون إقليمية كثيرة، بما فيها منطقة أستراليا الجغرافية نفسها. وهذا من شأنه، كما أشار زميلي من نيوزيلندا فعلا، أن يكون خطوة نحو تنظيم يتسم بديمقراطية أكبر. وهو موضوع نعتقد أنه يستحق اهتماما مدروسا أكثر جدية تبديه الجمعية.

السيد كا (السنغال) (تكلم بالفرنسية): للسنة السادسة على التوالي، تدعى الجمعية العامة إلى النظر في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. ومنذ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، عندما اتخذت الجمعية القرار ٢٦/٤٨ الذي ينشئ الفريق العامل، بذلنا جهودا كبيرة في التفكر بروح خلاقة في الممارسة التي تستهدف إعادة هيكلة مجلس الأمن رغبة منا، في جملة أمور أخرى، في تعزيز تمثيله ومصداقيته ومشروعيته وسلطته، وتحقيقا لهذه الغاية، صيغت وطرحت مقترحات بناءة وإسهامات ثرية حسنة التوقيت.

إننا لا نزال نسعى إلى اعتماد قرارات محددة بتوافق الآراء من شأنها أن تؤدي إلى تحسين نوعي في جميع جوانب عمل مجلس الأمن حتى نمكن أداتنا المشتركة من العمل بشكل أكثر فعالية وشفافية في الاضطلاع بمسؤوليتها الأولية، وذلك على النحو الوارد في الميثاق، من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

بعد ست سنوات من المفاوضات في الفريق العامل، ظلت حقيقة واحدة واضحة لنا جميعا: جهود إصلاح الأمم المتحدة وإصلاح مجلس الأمن هي بالتأكيد واحدة من أصعب الموضوعات التي واجهتها الأمم المتحدة منذ تأسيسها وأكثرها حساسية. والشعور بالعجز، إن لم يكن الإحباط وخيبة الأمل، من الفشل في تحقيق هذا الإصلاح المرغوب فيه لمجلس الأمن بشكل متماسك شامل هو نتيجة اختلافات كثيرة بين وجهات النظر في السعي إلى توافق آراء أو اتفاق عام على حجم الإصلاح. واليوم، بعد التقدم الذي تحقق في مختلف الإصلاحات لأجهزة أساسية أخرى، من الواضح أن إصلاح مجلس الأمن هو الحلقة المفقودة في العملية الشاملة، عملية إصلاح الأمم المتحدة.

إن الممارسة حساسة بالتأكيد، والمهام السياسية واضحة، لكن ذلك الوضع والانطباع بأننا نضيع الوقت ينبغي ألا يفتّا في عضدنا، بل على العكس من ذلك، ينبغي لنا أن نسعى إلى إعادة التمسك بروح الحوار، بحثا عن حلول وسطى دينمية: وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا أن نتحرك بها قدما.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بواسون (موناكو).

وتبعا لذلك، أتشاطر الرأي القائل إننا ينبغي أن نطرح جميعا مواقفنا المختلفة أولا بشأن مختلف المسائل المتعلقة بالإصلاح حتى يمكننا أن نحدد الأفكار أو المقترحات الجديدة التي قد توفر مجالات من الاتفاق وتؤدي إلى المزيد من المشاورات المكثفة، تحت رعاية رئيس الفريق العامل، حتي نقرب بين المواقف بشأن نقاط عدم الاتفاق. والواقع، أنني أعتقد، في هذه المرحلة، أن من الأساسي أن نركز انتباهنا على ما يجمعنا بشكل جماعي وعندئذ نواصل السعي تدريجيا إلى حلول بشأن ما يفرقنا. وهذا النهج التدريجي هو الذي مكننا من أن نعتمد بالإجماع القرار ٣٠/٥٣ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨؛ وهذا أرسى قاعدة إجرائية هامة تتعلق بالأغلبية المطلوبة لاتخاذ قرار بشأن إصلاح المجلس.

وهذه الروح نفسها ألهمت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء التي انصاعت لنداء السيد ديدييه أوبيروتي، رئيس الجمعية في العام الماضي، واستجابت بأعداد كبيرة إلى الاستقصاء الذي وزعه مكتب الفريق العامل. ونفس الشيء ينطبق على التقدم الذي أحرز بشأن نقاط هامة في الفريق الثاني والتقدم العظيم في المجموعة الثانية. وهذا يجعلنا نشعر بأمل عظيم في إكمال عملنا بشأن تحسين وسائل عمل المجلس.

وبينما نرحب بهذا التحرك في الاتجاه الصحيح يجب أن نقر أيضا، عندما ننظر إلى الأفق، بأن هناك الكثير الذي يجب أن نقوم به وأن ندرك الاختلافات الكثيرة بين وجهات النظر بشأن مسائل الإصلاح الأساسية. هناك وجهات نظر مختلفة، أولا وقبل كل شيء، بشأن حجم مجلس الأمن الموسع، فمن ناحية، هناك الذين يركزون على الأداء الفعال للمجلس ويحبذون أن يكون أعضاء المجلس ٢١ عضوا؛ ومن ناحية أخرى، هناك الذين يحبذون إرساء الطابع الديمقراطي الضروري في التمثيل، ووفقا لذلك، يحبذون مجلسا موسعا مكونا من ٢٦ عضوا. ومن الواضح أن الغالبية العظمى من الدول لن يرضيها مجلس مكون من ٢١ عضوا موزعين بين فئتين من المقاعد.

ولهذا يعتقد وفدي أن رئيس الجمعية ينبغي أن يركز الجهود ويواصل المشاورات المتعلقة بإيجاد حل وسط دينمي بشأن العدد الذي يمكن أن يقرب بين المواقف ويلبي متطلبات إرساء الديمقراطية في المجلس.

ومن المهم بطبيعة الحال، أن يكون لدينا مجلس يمكن أن يقوم بمسؤولياته بشكل فعال، ولكن ألم نر المجلس كثيرا، حتى بتشكيله الراهن، يمنع من العمل؟

وهناك خلافات في الرأي أيضا حول التوسع. فالبعض يدافع عن التوسع في الفئتين، بينما يفضل البعض الآخر توسعا محدودا في فئة الأعضاء غير الدائمين فقط، في حالة وقف الممارسة الحالية.

وينبغي لنا أن نأخذ في الحسبان بالتشكيل الجديد للعلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، وبأن الأغلبية العظمى من الأعضاء تأتي من الجنوب. ولكي لا تضيع على

بلدان الجنوب، ولا سيما البلدان الأفريقية، الفرصة التي يتيحها الإطار الحالي لإصلاح مجلس الأمن، فإن وفد بلادي يؤيد بشدة فكرة التوسع في الفئتين الدائمة وغير الدائمة على حد سواء.

وأخيرا، هناك خلافات في الرأي حول المسألة الحساسة والمعقدة، مسألة حق النقض. وقد نوقشت هذه القضية الحساسة باستفاضة في جلسات المفاوضات التي عقدها الفريق العامل، ويظهر من ذلك بوضوح أن الأغلبية العظمى من الدول تعتبر حق النقض باليا وتمييزيا. وهي تنادي بتقييد مجال تطبيقه تمهيدا لإلغائه تدريجيا. وبالنسبة لهذه الدول، فإن تقييد استخدامه قد يجعله أكثر قبولا من الناحيتين المعنوية والسياسية.

رغم ذلك، ونظرا للمواقف التي أعلنها مرارا وتكرارا الأعضاء الخمسة الدائمون، الذين لا يحتمل أن يقبلوا مبدأ إلغاء، أو حتى تقليل سلطاتهم داخل المجلس، لا بد أن نهتدي الآن بالواقع. وحتى نخرج من الطريق المسدود الحالي سيكرر وفد بلادي الاقتراح الذي تقدمنا به قبل عامين، وهو إجراء مناقشة موضوعية حول مسألة حق النقض مع الأعضاء الدائمين نتمكن بمقتضاها من الاتفاق معهم على التغييرات التي يمكن إدخالها، بموافقة عامة، على نطاق تطبيق هذا الحق الذي يجب أن يصبح بعد بعض التعديل - ملكا لجميع الأعضاء الدائمين القدامى والجدد.

وتوضح الخلافات في الرأي التي ذكرتها الآن أهمية إصلاح مجلس الأمن. وولاية المجلس تجعله مركزا قويا لصنع القرار وتعطيه مكانة مميزة يحسد عليها داخل منظومة الأمم المتحدة. وهذا يفسر، بل ويزيد، الصعوبات التي تواجهها عملية الإصلاح ويبطئ من سرعتها في نفس الوقت.

ورغم هذه الصعوبات والاختلافات في الرأي، لا بد أن نعمل بروح الصبر، وبالتفكير المتفتح، وبالابتكار البناء، لكي نتمكن من الانتهاء من هذه الممارسة.

بهذه الروح، يمثل الموقف الأفريقي المشترك إسهاما قويا في هذا الجهد الإيجابي في التأمل الشامل.

لن أكرر الأفكار الرئيسية. فقد ذكرت الموقف الأفريقي في مناسبات متعددة في الفريق العامل بوصفي رئيسا للجنة المخصصة للإصلاح لمجموعة السفراء الأفارقة. وفضلا عن ذلك، ستتاح لزميلي من الجزائر والكاميرون - بوصفهما الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، والرئيس الحالي للمجموعة الأفريقية، على الترتيب - الفرصة لعرض موقفنا ببلاغة. وأضم صوتي تماما لبيانيهما.

وأود أيضا أن أسجل أنه بمقتضى قرارات مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، الذي عقد في تموز/يوليه الماضي في الجزائر العاصمة، ستجتمع قريبا جدا اللجنة المخصصة لمجموعة السفراء الأفارقة لكي تستعرض مسودة الوثيقة المعنية بمفهوم وشروط المقعدين الدائمين الدائرين اللذين سيخصصان لأفريقيا. وسترفع الوثيقة بعد ذلك لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، ثم تقدم للموافقة عليها من جانب رؤساء الدول الأفريقية في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٠ في توغو. وهذا يبين الأهمية التي نعلقها، نحن الأفارقة، على عملية إصلاح مجلس الأمن.

والمقترحات ذات الصلة، التي قدمت في إطار الموقف الأفريقي المشترك، وبخاصة الصيغة الواقعية، والديمقراطية، والسخية لمقعد دائم دائر، تنبع من رغبة قارتنا في ضمان مراعاة مصالح جميع البلدان في سياق تحقيق الديمقراطية على نطاق أعرض في نظام التمثيل في مجلس الأمن الموسع.

العالم اليوم يختلف عما كان عليه عام ١٩٤٥، عندما أنشأ الآباء المؤسسون منظمتنا. ولهذا، فإنه مما ينطوي على مفارقة تاريخية أن نحاول الاحتفاظ اليوم بما أنشئ في ظل ظروف مختلفة قبل أكثر من ٥٠ عاما.

وإعادة هيكلة مجلس الأمن ضرورة لا خلاف عليها الآن، حيث أنه من الواضح أن تعزيز السلم والأمن الدوليين في القرن القادم يتطلبان مجلس أمن معززا وفعالا. وهناك رغبة في هذا الإصلاح، خاصة وأننا لاحظنا منذ فترة من الوقت اتجاها مؤسفا لاستبعاد المجلس، كما اتضح بجلاء في حالة كوسوفو. وكان على بعض الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية أن تتخذ تدابير قسرية دون تصريح من المجلس. وهناك أطراف أخرى انتهكت الجزاءات التي فرضها المجلس أو رفضت ببساطة أن تتعاون معه.

وتتفاقم هذه الحالة بسبب التكرار المتزايد للاختلاف في الآراء داخل هذه الهيئة التي تصنع القرار، وهذا يؤدي

إلى خمود المجلس في وجه المآسي الإنسانية والحالات التي تشكل تهديا واضحا للسلم والأمن الدوليين. وأؤكد أن أفريقيا، التي تعاني من أكبر عدد من الصراعات، تدفع ثمنا فادحا لتردد مجلس الأمن ولوجود الانقسامات فيه.

وينبغي أن نتحلي اليوم بالشجاعة فنعترف بأن مجلس الأمن يحتاج إلى الانعاش اليوم أكثر من أي وقت مضى؛ وبأنه، بسبب افتقاره إلى الشفافية، لا يؤدي وظيفته بما يرضي بصفة عامة أعضاء الأمم المتحدة؛ وبأنه لا يمثل الدول تمثيلا عادلا أو ديمقراطيا.

في فجر ألفية جديدة مليئة بالشكوك والتهديدات الغامضة، نحتاج كلنا إلى مجلس أمن مجدد، قادر على التكيف مع عالم متغير - مجلس أمن مفعم بالنشاط، يمكنه أن يدلل على عزمه، وأن يمارس سلطته بتحمل مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

السيد كيم شانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): مرت ست سنوات على تناول الجمعية العامة - لأول مرة - قضية إصلاح مجلس الأمن، في عملية تابعتها الدول الأعضاء باهتمام.

وأثناء هذه الفترة، كانت تعقد في كل عام عدد من اجتماعات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وكانت تجري في تلك الاجتماعات مناقشة على نحو مخلص وشامل لجميع المقترحات البناءة والمفصلة التي تتقدم بها الدول فرادى وجماعات.

ومع ذلك، كما أشير بوضوح في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية (A/53/47)، لا تزال توجد اختلافات كبيرة في الرأي حول هذه القضية. وإن زيادة العضوية الدائمة، على وجه الخصوص، ظلت تتسبب في أخطر المواجهات والانقسامات بين الدول الأعضاء. وإن تقييد استعمال وإلغاء حق النقض، الذي يشكل عقبة رئيسية أمام إشاعة الديمقراطية في الأمم المتحدة، ظل مطلبا بعيد المنال.

واستمرار هذه الحالة غير المُرضية يعزى اليوم في نظرنا إلى المسلك الضيق الأفق الذي تسلكه بعض البلدان التي تستغل عملية الإصلاح لتصطاد في المياه العكرة وتحافظ بكل الوسائل المتاحة على مركز الامتياز الذي تتمتع به في الأمم المتحدة.

وينبغي في السنة المقبلة، والألفية الجديدة، أن تُبذل جهود متضافرة لإحراز نتائج ملموسة في المداولات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. وتحقيقا لهذه الغاية تحتاج الدول الأعضاء إلى أن تتبع في المداولات نهجا عمليا وواقعيا على أساس التجربة والدروس المستخلصة من الاجتماعات السابقة بشأن الإصلاح. ونحن نرى أن أعظم إسهام يمكن أن تقدمه أغلبية الدول الأعضاء في إصلاح مجلس الأمن في هذه المرحلة هو زيادة العضوية غير الدائمة، التي يمكن الاتفاق عليها بصورة أيسر نسبيا. والحقيقة المتمثلة في أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق على الإطلاق بشأن تكوين مجلس الأمن، حتى بعد عدة سنوات من المناقشات المكثفة والشاملة، هي بمثابة إظهار عجز الأمم المتحدة، وبالتالي إصابة المجتمع الدولي بخيبة الأمل.

ونعتقد أن زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين أولا هي أكثر الطرق واقعية وإسراعا لجعل تكوين مجلس الأمن انعكاسا لواقع اليوم، الذي يتميز بزيادة كبيرة في عضوية الأمم المتحدة. وفي حالة زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين ينبغي أن توزع المقاعد الإضافية توزيعا عادلا، مع إيلاء الاعتبار الكامل لعدد البلدان في كل منطقة، بإعطاء الأولوية للبلدان النامية، التي تشكل أكثر من أغلبية الثلثين من عضوية الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بزيادة الأعضاء الدائمين، من المعقول إرجاء المداولات بشأن هذه المسألة في الوقت الحالي في ضوء الآراء المتباينة تباينا أساسيا بين البلدان. وبفضل المداولات التي جرت على أساس الاستبيانات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن التي طرحت خلال جلسات الفريق العامل المفتوح باب العضوية في هذه السنة، علمنا أن زيادة عدد الأعضاء الدائمين تنطوي على مسائل حساسة سياسيا مرتبطة بالمصالح المتباينة للدول الأعضاء. وحيث لم يحدث تغيير جذري في مواقف البلدان في هذا الشأن، فإن مداولاتنا في المستقبل ستثير مرة أخرى المواجهة الخطيرة والانقسام. والواقع أننا نشك في إمكانية التوصل إلى أي اتفاق بشأن هذا الموضوع. وموضوع معقد مثل موضوع زيادة عدد الأعضاء الدائمين هذا ينبغي ألا يشكل بعد اليوم كابحا لزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين. وعلاوة على ذلك، فإن مناقشة زيادة عدد الأعضاء الدائمين، التي تستلزم، في الأساس،

إضفاء مركز امتياز على حفنة من البلدان في الأمم المتحدة، لا تتوافق مع واقع اليوم، الذي تتسم فيه العلاقات بين الدول بالتعقيد على نحو متزايد بعد نهاية الحرب الباردة.

وحتى في حالة زيادة عدد الأعضاء الدائمين على أساس توافق الآراء بين الدول الأعضاء، فإننا نرى أن الأولوية ينبغي أن تعطى للبلدان النامية، التي تحرم في أغلب الأحيان من فرص المشاركة في المداولات بشأن الموضوعات المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين.

وعضو، مثل اليابان، التي لم تقدم حتى الآن اعتذارا مناسبا عن الجرائم التي ارتكبتها في الماضي ولم تعوض عنها، والتي هي، على وجه الخصوص، لا تتمتع بالاستقلال في التعامل مع القضايا الدولية، يجب ألا تُقبل عضوا دائما بأي حال من الأحوال.

وبنفس القدر من الأهمية يتعين على الأعضاء الدائمين الحاليين أن يسلكوا مسلكا بناء من أجل تحقيق تقدم فعلي في إصلاح مجلس الأمن. وإذا استمر الأعضاء الدائمون الذين يتمتعون بحق النقض في اتخاذ مواقف محافظة لمجرد الدفاع عن مركز امتيازهم، فإن إصلاح مجلس الأمن لن يتحقق مطلقا، لا الآن ولا في المستقبل.

ختاما، يعرب وفدي عن أمله في أن توفر هذه الجلسة مناسبة هامة لتحقيق فتح في المداولات المتعلقة بالإصلاح في السنة المقبلة ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): تتناول الجمعية العامة للعام السابع على التوالي مسألة توسيع وإصلاح مجلس الأمن. ومن الواضح أن هذه السنوات السبع سمحت للدول الأعضاء فرادى أو مجموعات بصياغة وعرض مواقفها بوضوح في مناسبات عديدة، سواء في إطار النقاش العام لدورات الجمعية العامة أو في إطار النقاش العام للبند محل النقاش اليوم. وأخيرا في إطار الفريق العامل المعني بإصلاح المجلس وزيادة عدد أعضائه، وفي محافل أخرى أيضا.

من هنا فإن وفد مصر لا يسعه في هذه المرحلة إلا أن يعيد التأكيد مجددا على عناصر وأطر مواقفه الثابتة والمتمثلة في مواقف حركة عدم الانحياز، التي تتشرف مصر برئاسة فريقها العامل المعني بهذه المسألة، وكذلك في الموقف الأفريقي المعتمد في هراري، والموقف العربي تجاه هذه المسألة. إن تفاصيل هذه المواقف مسجلة، كما أوضحت، في أوراق محددة منها أوراق عدم الانحياز المقدمة في الأعوام ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧، وكذلك في بيانات وإعلانات الحركة، وآخرها إعلان دربان بجنوب أفريقيا في عام ١٩٩٨. كما أن الموقف الأفريقي ينعكس بوضوح في إعلان هراري عام ١٩٩٧. والورقة العربية المقدمة في نيويورك في نفس العام واضحة بشأن موقف المجموعة العربية من توسيع المجلس.

إن كافة هذه الأوراق متاحة كمستندات رسمية ومرفقة بالفعل كملحقات في تقارير الفريق العامل المعتمدة من الجمعية العامة على مدار الأعوام الماضية. ولا يساور وفد مصر الشك في أن الفرصة ستسنح لإعادة إبرازها مرة أخرى بالتفصيل عند استئناف الفريق لأعماله في العام القادم. وفي ضوء ذلك فإن وفد مصر سيكتفي في بيان اليوم بطرح بعض الملاحظات العامة على النحو التالي:

أولا، إن تقرير الفريق العامل (A/53/47) المرفوع إلى الدورة الثالثة والخمسين، خلص إلى بعض الملاحظات العامة والعناصر التي نرى فائدة في التفكير فيها قبل استئناف أعمال الفريق خلال الدورة الحالية. ومن بين هذه الملاحظات الإقرار باستمرار وجود خلافات جوهرية وتباعد كبير في المواقف تجاه مسألة توسيع مجلس الأمن، بما في ذلك، الفئة أو الفئات التي يجب أن يشملها التوسيع. إن هذا الأمر يفرض علينا التفكير في اتباع مناهج عمل مبتكرة وربما غير تقليدية لتناول هذه المسألة.

إن مواقف الدول الأعضاء ومجموعات الدول معروفة، كما أوضحت، تجاه هذه المسألة. من هنا، وبدلا من الاستمرار في عرض هذه المواقف المعروفة وتكرارها، فلنحاول دراسة الأثر الفعلي، أو البعد التطبيقي لكل من هذه المواقف على شكل وعمل المجلس الموسع، ومدى اتساق النتيجة مع تحقيق الأهداف والمبادئ التي ننشدها من توسيع مجلس الأمن.

وبعبارة أخرى، إن كلا من المواقف المعروفة تجاه توسيع المجلس ينشأ أو يبزغ منها سيناريو للمجلس الموسع. من هنا يمكن أن نبحث كدول أعضاء هذه

السيناريوهات المختلفة للتوسيع، ونُقيم إذا ما كانت تحقق بالفعل الأهداف المرجوة من التوسيع أو تتسق مع المبادئ التي يجب أن يستند إليها هذا التوسيع. ويستلزم هذا المنهج الذي نفكر فيه التذكير بأهداف عملية توسيع وإصلاح المجلس، وأيضا بالمبادئ الإرشادية لهذه العملية.

إن الهدف الرئيسي لهذه العملية، في رأينا، هو الوصول إلى مجلس أمن أكثر قدرة على الوفاء بمسؤولياته وفقا للميثاق. مجلس أمن أكثر تمثيلا للدول الأعضاء، وأكثر ديمقراطية، وأكثر قدرة على الاستجابة لتحديات حفظ السلم والأمن الدوليين.

ولتحقيق هذه الأهداف يجب الالتزام بمبادئ لعملية التوسيع - مبادئ محددة. وهذه المبادئ يجب أن تشمل، في رأينا، مبدأين أساسيين: التمثيل الجغرافي العادل، وأيضا المساواة في السيادة بين الدول في إطار زيادة عضوية المجلس لجعله أكثر تمثيلا وديمقراطية. وهي مبادئ اعتمدتها بالفعل حركة عدم الانحياز. وقد يكون من المفيد كذلك مراعاة مسألة كفاءة عمل المجلس في إطار دعم قدرته على الاستجابة لتحديات حفظ السلم والأمن الدوليين.

إن وفد مصر يدرك أن هذه الأهداف والمبادئ قد لا تكون شاملة إلا أننا نظن أنها الحد الأدنى الذي يمكن الاسترشاد به استنادا إلى الميثاق وقرار الجمعية العامة ٢٦/٤٨ المنشئ للفريق العامل في عام ١٩٩٣، والمعتمد بتوافق الآراء.

وندرك كذلك أن المنهج المقترح قد يستلزم وقتا لبحثه وتحليله، إلا أن الجمعية العامة أمضت، كما أوضحت، سبع سنوات بالفعل دون نتيجة محددة تجاه مسألة توسيع المجلس. من هنا ربما لا يضير استكشاف أساليب عمل جديدة لبحث هذه المسألة، ووفد مصر يتطلع عموما بفكر متفتح لما قد يقترحه مكتب الفريق العامل أو أي من الدول الأعضاء في هذا الشأن.

ثانيا، إن تقرير الفريق العامل للدورة الماضية، أكد على أن توسيع المجلس وإصلاح أساليب عمله، بما في ذلك عملية صنع القرار به، يجب اعتبارهما جزأين متكاملين في إطار صفقة واحدة. كما أكد التقرير أنه لا يمكن تناول مسألة توسيع مجلس الأمن دون النظر في مسألة حق النقض (الفيتو).

ومن هاتين الملاحظتين السالفتين، يتضح، دون مجال للشك، ضرورة تسوية مسألة تقييد وتضييق نطاق استخدام حق النقض التي تعارضها الدول الخمس الدائمة العضوية بالمجلس ضد الموقف العام لباقي الدول الأعضاء بالأمم المتحدة. والمندوب الدائم للمكسيك ذكرنا في هذا الشأن عندما أشار إلى موقف وزراء خارجية الدول الخمس في أيلول/سبتمبر الماضي، وأضيف أن ذلك يجب أن يتم قبل التوصل إلى أي صفقة لإصلاح وتوسيع المجلس.

إن موقف حركة عدم الانحياز تجاه هذه المسألة مسجل أيضا بوضوح في المستندات الرسمية. ونحن مقتنعون بأن هناك الكفاية من الأوراق المعدة حول هذه المسألة لمناقشتها بشكل أكثر تحديدا وتفصيلا، في إطار أعمال الفريق العامل خلال هذه الدورة.

كما يمكن، في هذا السياق، استكشاف أفكار ومقترحات جديدة على غرار فكرة إعطاء دور أكبر للجمعية العامة في مراجعة استخدام حق النقض من قبل دولة دائمة العضوية. ففي النهاية، يجب تذكر أن مجلس الأمن وفقا للميثاق، يمارس عمله نيابة عن الدول الأعضاء. فإذا ما قررت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء تخطي أي حق نقض بالتصويت، فالخلاصة المنطقية من وراء ذلك، هي أن استخدام حق النقض لا يعبر عن مواقف هذه الغالبية. ومن ثم لا يجوز الادعاء بممارسته للصالح العام للمنظمة ودولها الأعضاء. ولا أظنني في حاجة إلى التذكرة بأحداث وأمثلة عديدة، قريبة إلى أذهاننا جميعا، أدت بلا شك إلى تهميش دور مجلس الأمن كنتيجة مباشرة لسلطة حق النقض، أو التهديد باستخدامه ضمنا أو صراحة من قبل بعض الدول الدائمة العضوية، وإعاقة اتخاذ القرار بالتالي، في المجلس، بشكل ديمقراطي وشفاف.

ثالثا وأخيرا، إن مسألة إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن وزيادة شفافية أعماله لا تقل أهمية عن مسألة زيادة العضوية بالمجلس، بل لعلها تفوقها في المرحلة الحالية. وقد عبر تقرير الفريق العامل الأخير بدقة عن التقدم المحرز في المناقشات حول هذه المسألة الهامة. كما عبرت ممارسات مجلس الأمن الأخيرة، باللجوء إلى عقد بعض الجلسات الخاصة والعامة، عن إدراك المجلس لأهمية زيادة الشفافية في أعماله. وهذا التطور في أسلوب عمل المجلس، وما ثبت من خلاله من عدم صحة تخوف الدول من تأثير فتح اجتماعات المجلس على كفاءة أعماله، نأمل أن يساهما في زيادة كفاءته التي نرى

إنها على العكس، زادت من جراء هذا التطور في واقع الأمر.

أخيرا، اسمح لي، سيدي الرئيس، أن أؤكد لكم على تعاون وفد مصر الكامل معكم خلال متابعة الجمعية العامة المتواصلة لمسألة توسيع وإصلاح مجلس الأمن تحت قيادتكم لهذه الدورة، وذلك في إطار السعي لتحقيق مجلس أمن أكثر تمثيلا وأكثر ديمقراطية، وفي ضوء احترام المبادئ الإرشادية المتفق عليها لهذه العملية.

السيد ويبسونو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): عندما اختتم الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن مداولاته، المعقودة خلال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، لاحظ وفدي بسرور نشوء عدد من التطورات الإيجابية المشجعة. من بينها التأكيدات الصادرة، ضمن جملة أمور، بشأن ضرورة إجراء عملية الإصلاح وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأن الفريق العامل يشكل في هذا السياق المحفل الملائم لمواصلة الجهود الرامية لعملية الإصلاح؛ وأن من الأهمية بمكان في عملية الإصلاح مراعاة الاحترام الكامل لضرورة الشفافية فيما يتعلق بتشكيل مجلس الأمن لكفالة التمثيل العادل، وأداء المجلس على السواء؛ وأن هناك صلة بين مسألة توسيع العضوية وممارسة حق النقض؛ وأنه يتعين إجراء استعراض دوري لمجلس الأمن المعاد تشكيله ليتواءم مع الحقائق الجديدة والمتغيرة؛ وأنه تحقق تقدم متواصل فيما يتعلق بأساليب العمل والممارسات. هذه التطورات في مجموعها ترسي أساسا راسخا يمكن الانطلاق منه لإصلاح مجلس الأمن على نحو مقبول.

ومن الواضح أيضا أنه حتى بعد المداولات المارثونية التي دامت ست سنوات، ما زلنا بعيدين عن بلوغ مرحلة الاتفاق التام على قضايا جوهرية تشمل، فيما تشمل، الأعضاء الدائمين الجدد أو المقاعد الدائمة الجديدة، والعدد الإجمالي للأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين في حالة زيادة عضوية المجلس، وصنع القرار، وترسيخ إجراءات وممارسات معينة سارية بالفعل. أما المشاكل الرئيسية الباقية فهي إضفاء الطابع الديمقراطي على عضوية المجلس، وشفافية أدائه والخضوع للمساءلة أمام العضوية العامة.

ولقد نظرنا مطولا في عدد وفير من الاقتراحات وبحثنا هذه الاقتراحات بحثا مستفيضا فيما يختص بملاءمتها للعالم المعاصر وتأثيرها على أداء مجلس الأمن لمهامه بكفاءة. ولذلك، طرحت مقترحات متنوعة لفئات عضوية مقرونة بمعايير للاختيار والامتيازات، والالتزامات، والمسؤوليات. ولدينا الآن فهم عام لهذه الفئات ولدواعيها. وفي هذا السياق، من الضروري أن نضع في الاعتبار أنه على الرغم من الحقائق الجيوبولوتيكية، والاقتصادية، والديموغرافية وغيرها من الحقائق، فإن البلدان النامية ما زالت محرومة من حق التصويت، لأن أربعة من الأعضاء الخمسة الدائمين ينتمون إلى الأمم المتقدمة، وهذا أمر شاذ لا يمكن أن يظل قائما إلى الأبد. ومما له صلة بالموضوع أيضا أن نلاحظ أن ثلثي سكان العالم، في البلدان النامية، لا يوجد من يمثلهم في صفوف الأعضاء الدائمين؛ ولذلك ينبغي الآن طرق هذا الجانب من جوانب مسألة توسيع العضوية. إن استمرار الحالة الراهنة يعني إدامة اللامساواة في التمثيل وانتهاك مبدأ الديمقراطية التي قامت منظمتنا على أساسها.

وبالمثل، فإن مسألة زيادة عدد الأعضاء الدائمين تمس أيضا الطابع التمثيلي للمجلس، إذ لا يمثل في المجلس الآن سوى ٨ في المائة من الأعضاء عموما. ومما زاد الحالة تعقيدا أنه على الرغم من زيادة عدد أعضاء المنظمة بنحو ٦٠ في المائة منذ زيادة عدد أعضاء المجلس في عام ١٩٦٥، لم تحدث زيادة مناظرة في عدد أعضاء مجلس الأمن طوال ثلاثة عقود. ولذلك، لا بد لأي استعراض لتكوين المجلس أن يراعي هذه الحقائق ليضمن بالتالي شكلا متوازنا لتكوين المجلس يؤدي حتما إلى توسيع قاعدة صنع قراره.

وفيما يختص بممارسة حق النقض، تبين وثائق الأمم المتحدة أن هذا الحق قد استخدم نحو ٢٨٠ مرة معظمها في عهد الحرب الباردة. والدفع بأن حالات استخدام حق النقض هذه جرت لصالح المجتمع الدولي، وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق، إنما هو قلب للحقائق. فالعكس صحيح، والأقرب إلى الصدق هو القول إن حق النقض قد استخدم في تلك الحالات لخدمة المصالح الوطنية للبلدان المعنية. وقد خلقت هذه الحالة تصورا مشتركا على نطاق واسع مفاده أن مجلس الأمن يُستخدم كمؤسسة لفرض إرادة الأقوياء على الضعفاء أو أن الشؤون العالمية تديرها مجموعة صغيرة من الأمم القوية. وهذا هو مبرر الاستنكار شبه العالمي لممارسة حق النقض التي تنتهك رغبات الأغلبية التي تمثل أحد المبادئ الجوهرية للديمقراطية.

والإصرار على هذا الحق المفترض قد يعزز الاتجاهات المزعجة المشهودة في الأزمنة القريبة، المتمثلة في تهميش دور المجلس وتآكل سلطته في مجال صون السلام والأمن الدوليين. وإنه لمما يحقق مصالح الأمم كافة أن يعكس مسار هذه الاتجاهات بالمرونة وتوافق الآراء والواقعية والبراغماتية، لكي يتسنى تحقيق هذه الأهداف التي وضعناها مجتمعين لإصلاح المجلس، وهذا بدوره سيمكن المجلس من مواجهة التحديات التي سيواجهها قطعا في الألفية الجديدة.

وفيما يختص بإجراءات المجلس، يتضح التأثير الحميد لمداولات الفريق العامل في زيادة عدد جلسات المجلس العلنية، وزيادة شفافية أعمال لجان الجزاءات، وفي الاحاطات الإعلامية التي تقدمها الرئاسة في ختام المشاورات غير الرسمية. ولقد حدث، إلى حد بعيد وأكثر من أي وقت مضى على الإطلاق، تحسن في أداء المجلس وطرائق عمله فيما يختص بعلاقاته بالعضوية العامة للمنظمة.

إلا أن السرية المحيطة بصنع القرار خلال المشاورات غير الرسمية، التي تحرم فيها الدول الأعضاء، لا سيما الدول الأعضاء الأطراف في المنازعات، من فرصة الإعراب عن آرائها ما برحت تشكل داعيا من دواعي القلق المستمر. إذ أن نهج الأبواب المغلقة هذا لا يتماشى مع الجهود الجارية لتوفير المعلومات الكافية في الوقت المناسب، كما أنه يجعل المجلس أقل شفافية. ومن شأن المحاضر المكتوبة والوثائق أن تكفل تدفق المعلومات بحرية، وأن تبدد سوء التفاهم وأن تعزز الثقة في عمليات صنع القرار. وينبغي أن تصبح جلسات المجلس العلنية أمرا مألوفا دون استبعاد المشاورات، التي يعتبرها وفدي جزءا ضروريا من الدبلوماسية. كما تمثل إتاحة المعلومات الموثوق بها المتصلة بالموضوع جزءا لا يتجزأ من الصلة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والتشجيع على زيادة التفاعل بين هذين الجهازين الرئيسيين من أجهزة الأمم المتحدة.

مجمل القول إن تكوين مجلس الأمن ينبغي أن ينظر إليه في شموله، وإن أداء المجلس ينبغي أن يكرس لخدمة السلام والعدالة والأمن. ولا يمكن تعزيز مصداقية المجلس وسلطته المعنوية إلا بعمله السريع المحايد، النزيه، الذي يخدم مصالح الدول كافة.

ومما لا شك فيه أن مسألة إصلاح مجلس الأمن واحدة من أصعب القضايا التي واجهتها الدول الأعضاء في منظمتنا. واعترافا بهذه الحقيقة البديهية، بُذلت جهود متواصلة لاستطلاع مختلف جوانب التعقيدات التي تنطوي عليها معالجة قضية ترتبط بالمصالح الحيوية للأمم كافة. ونحن مقتنعون بأن التقدم المحرز فعلا قد أوجد أساسا راسخا لمواصلة العمل على إعادة تشكيل المجلس على أساس مجموعة إصلاحات تلتزم بها الدول الأعضاء.

ختاما، يود وفدي أن يعرب لرئيس الجمعية العامة عن أطيب تمنياته في الوفاء بمسؤولياته الجسام بوصفه رئيسا للفريق العامل المفتوح باب العضوية. ويود وفدي أن يرى نائبي الرئيس السيد جون دي سارام سفير سري لانكا والسيد هانز دالغرين سفير السويد، وهما يواصلان أعمالهما، وإندونيسيا لا تزال على ثقة بأن مداولاتنا ستكلل بالنجاح بفضل ما يتمتعان به من خبرة وإبداع وحسن التوجيه. ونحن نتعهد بالتعاون التام لتحقيق هذا الهدف.

السيد رودريغيز باريتّا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): إن مجلس الأمن يعبّر عن الواقع الدولي اليوم، ولا يمثل مصالح أعضاء الأمم المتحدة. كما أنه لا يتصرف باسم الدول الأعضاء التي هو مسؤول أمامها بموجب الميثاق. فمجلس الأمن ليس ديمقراطيا ولا منصفا ولا نيابيا. ومجلس الأمن ليس فعالا ولا يمكن أن يكون فعالا بطرائق عمله الراهنة، ولذا يحتاج إلى إصلاح عميق وعاجل. وتلك الاستنتاجات تعبير مباشر ولا لبس فيه عن موقف كوبا منذ البداية إزاء البند المعروض على الجمعية اليوم.

ثم إننا شهدنا هذا العام الأحداث التي تدل، للأسف، لا على أن مجلس الأمن يتصرف دون تخويل وبطرق وفي أماكن لا يجوز له أن يتصرف فيها فحسب، بل على أنه في أحيان أخرى ينسى مسؤولياته تجاه الدول الأعضاء ويهمل في اتخاذ الإجراءات بل إن الأطراف تجاهلته تماما في حين أنها لجأت إليه في حالات مماثلة أخرى عندما كان اللجوء إليه يخدم مصلحتها.

والهجوم العسكري الذي شنته منظمة حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إنما تم بانتهاك صارخ للميثاق وأهم القواعد الأساسية للقانون الدولي؛ حتى أن الحلف لم

يجشم نفسه عناء طلب الإذن الواجب من مجلس الأمن كي يبدأ عملياته العسكرية. وفي نهاية المطاف، فإن الحماية التي يعطيها حق النقض للحلف تحصنه ضد أي إجراء يمكن للأمم المتحدة أن تتخذه.

والأحداث التي وقعت في كوسوفو ألحقت ضررا بليغا بمصداقية وشرعية المجلس الضعيفتين أصلا، ودللت بجلاء على الخطر الحقيقي المتمثل في انهيار كامل نظام الأمن الدولي القائم على سيادة القانون ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ليبقى بعد ذلك تحت رحمة أي قرارات انفرادية قد تتخذها الدول القوية عسكريا. فبموجب الميثاق، ليس لغير مجلس الأمن سلطة فرض تدابير تنطوي على استعمال القوة. واستعمال القوة في أي ظروف أخرى، غير الدفاع عن النفس، يكون غير شرعي.

ويلاحظ أنه وإن كان ذلك هو الذي حدث في أوروبا ففي مناطق أخرى كأفريقيا مثلا، نرى التزامات شفوية لا إجراءات فعلية. ولئن كانت أغلبية البنود المعروضة على المجلس تتعلق بأفريقيا فإن تلك القارة لم يكرس لها اهتمام ولا موارد. والمعاملة التمييزية هذه يجب ألا تستمر.

إن عدد أعضاء المنظمة تضاعف إلى أكثر من ثلاثة أمثاله منذ عام ١٩٤٥ ويعود الفضل في ذلك بوجه خاص إلى قبول عضوية كثير من البلدان النامية المستقلة حديثا. ولكن مضى أكثر من ثلاثين عاما على زيادة أعضاء مجلس الأمن من ١١ إلى ١٥ عضو في الوقت الحالي. وحقيقة أن عضوية المجلس تكاد لا تمثل سوى نسبة ٨ في المائة من مجموع عدد أعضاء المنظمة، تعطي، على الأقل، سببا للتأمل. فمع أن البلدان النامية تمثل أكثر من ثلثي أعضاء الأمم المتحدة فهي غير ممثلة في المجلس بصورة واضحة. وأي اختيار محدد سلفا لأعضاء جدد يستبعد بلدان عدم الانحياز والدول النامية الأخرى لا يمكن أن يكون مقبولا.

ويجب زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن بحيث يشمل أعضاء جددا، دائمين وغير دائمين. ويجب أن يطبق مبدأ التوزيع الجغرافي العادل بحزم في هذه الزيادة في الفئتين. وكما أشارت حركة بلدان عدم الانحياز فإن الفشل في الاتفاق على فئات أخرى ينبغي معه ألا يزيد إلا عدد الأعضاء غير الدائمين في الوقت الحالي.

وكوبا لا تؤيد استحداث فئات جديدة في عضوية مجلس الأمن. وينبغي أن تحمل المقاعد الجديدة للأعضاء الدائمين وغير الدائمين التي تنشأ كجزء من الإصلاح امتيازات المقاعد الحالية ذاتها؛ فلا يجوز اعتماد معايير تمييزية.

وينبغي أن يُزاد عدد أعضاء المجلس بما لا يقل عن ١١ مقعدا؛ وأي مجلس يقل عدد أعضائه عن ٢٦ لن يستطيع أن يصحح الخلل الواضح في التوازن حاليا. وكوبا لا تؤيد زيادة مقاعد الأعضاء غير الدائمين بالنسبة لمناطق البلدان النامية الثلاث فحسب بل وزيادة عدد الأعضاء الدائمين بما لا يقل عن عضوين من البلدان الأفريقية وعضوين من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وعضوين من البلدان النامية من آسيا؛ فهذا يقربنا أكثر من التوزيع الجغرافي العادل الذي نرنو إليه.

وامتياز حق النقض، الذي عفا عليه الزمن، يجب أن يختفي. فالعضو لا يستعمل أو يهدد باستعمال حق النقض إلا عندما لا يتفق مع الأغلبية؛ ولذا فهو حق غير ديمقراطي بطبيعته. والآن يمكن لاعتراض عضو دائم واحد فقط أن يَحُبَّ إرادة ١٨٧ دولة عضوا. وأنا لا أتحدث هنا فقط عن ٢٤٧ حالة استخدم فيها حق النقض حتى الآن، وإنما أيضا عن عدد أكبر بكثير وهو ما يسمى بالنقض الصامت الذي يحدد مسار المشاورات غير الرسمية.

ولا يعمل مجلس الأمن اليوم بكفاءة إلا عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على مصالح أعضائه الدائمين. والبعض من هؤلاء الأعضاء، أو غيرهم من المحميين بتحالفاتهم العسكرية، يروجون الآن في الأمم المتحدة مفاهيم من قبيل "التدخل الإنساني" ويقولون إن مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أصبحت بالية. وبالطبع لا يساور القلق أيا من هذه الدول من أن تصبح في يوم ما هدفا لـ "تدخُّل إنساني" بالذريعة نفسها: فحق النقض يضمن لها الحماية التي تحتاجها. وتعيد كوبا التأكيد على أن مبادئ السيادة والاستقلال وسلامة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول لا تزال تحتفظ بقوتها الكاملة.

وينبغي أن تنظر الجمعية العامة في إنشاء آلية عملية ما، غير نظرها في التقرير السنوي لمجلس الأمن، تمكّنها من أن تقيِّم عمل المجلس بصورة دورية، بما في ذلك عمل الأعضاء الدائمين. ولا نستطيع في الوقت

الحاضر أن نختار تشجيع الأعضاء الدائمين على أن يقدموا تقاريرهم إلى مجموعاتهم الإقليمية لأن بعضهم لن يجد جهة يقدم إليها التقرير، كالمجموعة الأفريقية ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ومع أنه أحرز تقدم هذا العام في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، فيما يتعلق بمجموعة القضايا الثانية، فقد جاء هذا التقدم متواضعا وينبغي ألا يبالغ في قيمته.

والإصلاح الحقيقي لمجلس الأمن يعني أن تكون المشاورات غير الرسمية الاستثناء وليس القاعدة في الأعمال اليومية للمجلس، بحيث تحصل الدول غير الأعضاء في المجلس على كل المعلومات التي تحتاجها ويكون بوسعها المشاركة بأوسع الطرق الممكنة وأكثرها فعالية في أعمال الجهاز الذي يمثلها، وفقا للميثاق، ويتصرف نيابة عنها.

لقد تشجعنا بالإشارات إلى الشفافية التي رأيناها هذا العام في مجلس الأمن في ظل بعض رؤسائه الذين قرروا على الأقل أن يراعوا بعض أحكام المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. ولكن لا يكفي أن تُعقد مناقشات مفتوحة لا تسمع فيها غالبا آراء الدول غير الأعضاء في المجلس إلا قبل لحظات من اتخاذ القرار ولا يكون لها تأثير على الإجراء الذي يتخذه المجلس.

كذلك لا يمكننا الكلام عن الإصلاح دون تعزيز الدور التوجيهي للجمعية العامة وإلا إذا مارست الجمعية كل صلاحياتها بموجب الميثاق، بما في ذلك ما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. ولما كانت الجمعية العامة الجهاز الرئيسي الوحيد في الأمم المتحدة الذي تشترك فيه كل الدول الأعضاء والذي لا متسع فيه للسيطرة والذي لا يوجد به حق نقض بال، فإن لها الحق وعليها الواجب بأن تعرف بكل أنشطة مجلس الأمن وبأن تقدم أي توصيات تراها ضرورية.

ومما لا شك فيه أن إصلاح مجلس الأمن هو أدق مهمة في عملية إصلاح الأمم المتحدة كلها ويحتمل أن تؤثر نتائجه النهائية على مستقبل المنظمة أكثر من أية مسألة أخرى. وقد شكّل اعتماد القرار ٣٠/٥٣ في العام الماضي خطوة هامة إلى الأمام، حيث حدد غالبية المعايير لاتخاذ القرارات بشأن إصلاح المجلس.

ونأمل أن يبدأ الفريق العامل في العام القادم عمله من جديد بنفس الزخم والشفافية اللذين كانا لديه لدى توقفه في تموز/يوليه الماضي حيث سمحا بصوغ وثيقة عمل منقحة ومفيدة جدا بشأن المجموعة الثانية من البنود واعتماد التقرير النهائي بمبادرات مبتكرة.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه خالص الشكر إلى السيد ديدييه أوبيرتي، وزير خارجية أوروغواي، وإلى السفيرين دي سارام سفير سري لانكا ودالغرين سفير السويد على الطريقة الممتازة التي أدارا بها عمل الفريق العامل في ١٩٩٩. وأتمنى لرئيس الجمعية العامة ولنائبي رئيس الفريق العامل كل نجاح في السنة المقبلة.

السيد كاسترب (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): قد يكون من المفيد أن نشير إلى صياغة قرار الجمعية العامة الذي بدأ عملية الإصلاح بأكملها. فمنذ أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، سلّمت الجمعية العامة

"بضرورة استعراض عضوية مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة إزاء الزيادة الكبيرة في عضوية الأمم المتحدة، ولا سيما من البلدان النامية، فضلا عن التغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية [و] الحاجة إلى مواصلة زيادة كفاءة مجلس الأمن". (القرار ٢٦/٤٨، الفقرتان الخامسة والسادسة من الديباجة)

وطلب أيضا إلى الفريق العامل المفتوح العضوية، الذي نص القرار نفسه على إنشائه

"أن يقدم إلى الجمعية العامة، قبل نهاية دورتها الثامنة والأربعين، تقريرا عن سير أعماله". (المرجع نفسه، الفقرة ٢)

ولا بد لنا من تقديم جواب صادق على السؤال فيما إذا نجح الفريق العامل في تنفيذ ولايته. ومن الواضح جدا أن ست سنوات من المناقشة أوصلتنا إلى حالة من الجمود التي تثير الإحباط بدلا من التوصل إلى أفكار ومفاهيم جديدة بشأن طريقة التغلب على هوة المصداقية الناشئة وضياع سمعة الأمم المتحدة برمتها، ومجلس الأمن بصورة خاصة.

ويؤسفني أن أقول إن النتائج التي تحققت خلال ست سنوات من المناقشات المكثفة تتعارض تعارضا كليا مع

العجالة التي أعربت عنها غالبية الوفود من على هذه المنصة في مناسبات عديدة. ويتعين علينا أن نسأل أنفسنا: هل ستكون جمعية الألفية قادرة على تقديم جواب مقنع للموضوع الرئيسي المتعلق بتعزيز الأمم المتحدة؟ ففي وقت تواجه فيه هذه المنظمة من جديد تحديات خطيرة لصون السلم والاستقرار في العالم وتقديم أجوبة للمشاكل العالمية التي تواجهها البشرية، فإن انعدام القدرة على التصرف يبعث على الارتباك. دعونا لا نفوت الفرصة الفريدة التي تتيحها لنا جمعية الألفية القادمة حتى نحقق تقدما في هذا المجال.

هناك ثلاثة مكونات رئيسية لإجراء إصلاح هام وطليعي معروضة علينا وقد نوقشت مرارا وتكرارا. أولا، أننا بحاجة إلى مجلس أمن يجسد الجغرافيا السياسية والاقتصادية والديمغرافية للقرن الحادي والعشرين ولا يظل أسير قيود حقبة ما بعد الحرب؛ ونحتاج إلى مجلس يتمتع بالشرعية الديمقراطية لكي يتصرف باسم الدول الأعضاء - وهذه نقطة أكّد عليها من قبل مختلف المتكلمين - التي أناطت به مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين، كما تنص على ذلك المادة ٢٤ من الميثاق. ومن الواضح أن ذلك يتطلب توسيع نظام للمقاعد الدائمة والمقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن، ويسرني أن العديد من الزملاء تكلموا من قبل وأيدوا هذا المفهوم. فالإصلاح الطليعي يعني ألا نسمح لأنفسنا بالوقوع في شرك المصالح الوطنية الضيقة.

ثانيا، لا يمكن تصور إصلاح مجلس الأمن دون التصدي أيضا لمسألة إصلاح حق النقض. فالمجلس يجب أن يكون قادرا على التصرف. وينبغي الحؤول دون ظهور أية علامة على العجز الواضح عن التصرف - على سبيل المثال، ما وقع أثناء أزمة كوسوفو أو أثناء المناقشة المطولة عن العراق. وفي هذا الصدد، يتعين علينا أن نفكر بطريقة عملية فلا نصر على التمسك بالقواعد؛ وبخلاف ذلك فإننا نضع العقبات أمامنا ونخدم أغراض أولئك الذين يعتقدون أن بإمكانهم أن يعيشوا مع حالة الأمر الواقع ولا يريدون أي تغيير. فوضع قيود ذاتية - على سبيل المثال، في شكل التزام بتقديم توضيح لدى استخدام حق النقض -قد يشكل خطوة أولى في الاتجاه الصحيح، كما اقترح وزير خارجية بلدي في البيان الذي ألقاه في الجمعية العامة هذا العام.

وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى البيان الجدير بالثناء الجم الذي أدلى به زميلنا المكسيكي أمام الفريق العامل بشأن إصلاح مجلس الأمن في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٨، والذي قدم فيه بعض الأدلة التاريخية الهامة جدا على حقيقة أن نفس البلدان التي هي الآن من بين أقوى المؤيدين لحق النقض كانت تعتبره في وقت سابق ممارسة غير ديمقراطية تشكل عقبة أمام قيام المجلس بأعماله بكفاءة.

وزيادة الشفافية في عمل مجلس الأمن وإجراء استعراض دوري لأية مجموعة إصلاحات متكاملة بعد فترة تحدد مسبقا هما العنصر الأساسي الثالث الذي يجب تناوله. وهذه عناصر عامة تؤكد على حقيقة أن مجلس الأمن جهاز ذو سلطة مستقاة ومستعارة فقط، وأن أعضاءه يتصرفون بالنيابة عنا جميعا، وبالتأكيد ليس من أجل خدمة مصالح وطنية محضة، لا سيما عندما لا تخدم تلك المصالح بصورة واضحة تماما مصالح الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بل أنها قد تعرض للخطر التدابير المتخذة لصون السلم والأمن الدوليين. وتكرار الأخذ في الآونة الأخيرة بصيغة ما سمي "الاجتماعات الخاصة" يبعث على التشجيع. وينبغي لنا أن نواصل السير على هذا الطريق بقوة أكبر. ويجب على مجلس الأمن أن يقدم صيغة يمكن فيها للدول غير الأعضاء في مجلس الأمن المشاركة في المداولات عندما يكون بمقدورها التدليل على اهتمام حقيقي أو على أنها شريكة في عملية صون السلام.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

وأود أن أضيف أن المشاركة في أية مناقشة كما تنص المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت، تعني، حسب فهمي، أكثر من مجرد تلقي الدعوة للجلوس على جانب طاولة المجلس وفرصة الاستماع إلى مناقشة الآخرين.

وعناصر الحل مطروحة على الطاولة. إلا أنه لم تتم صياغة أي نص بعد، وليست هناك مؤشرات على أن عملية الصياغة توشك أن تبدأ. هل نفتقر إلى الإرادة السياسية اللازمة من أجل الإصلاح؟ آمل ألا يكون ذلك صحيحا. ويتعين على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، في المقام الأول، أن يعلنوا بوضوح التزامهم بالإصلاح. وبالتالي أدعو جميع هؤلاء الأعضاء إلى أخذ الكلمة في هذه المناقشة وتوضيح مواقفهم.

إنني أشعر بقلق متزايد إزاء مسألة عاجلة أخرى قد تطغى على مناقشات الإصلاح وتؤخرها أكثر في الأشهر

المقبلة، وهي النزاع الناشئ بشأن جدول الأنصبة المقررة. ونحن جميعا نؤيد وجود إطار مالي سليم ودائم للأمم المتحدة وفقا للالتزامات القانونية الثابتة على الدول الأعضاء، مع مراعاة قدرتها الاقتصادية على التقدم بمساهمات منصفة وعادلة. ونعلم أن حصة الأسد لا يتحملها سوى عدد قليل من الأعضاء. وكون أن مجموع المساهمات المالية لأربعة أعضاء دائمين، الذي يساوي بالكاد ثلث مجموع مساهمات عضوين آخرين لا تأثير لهما على عملية اتخاذ القرار في المجلس، يؤكد عدم التناسب الذي يسود النظام بأسره.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى ملاحظة أبداها زميلنا من نيوزيلندا هذا الصباح. وهو بالتأكيد يسمح لي بأن أقتبس عنه. فقد قال:

"وربما يوجد أيضا شعور لدى بعض المساهمين الماليين الأكبر الذين ليسوا أعضاء دائمين بأنهم يستحقون تمثيلا أكثر انتظاما أو حتى تمثيلا دائما".

وتتضمن هذه الجملة نقطة واحدة لا أتفق معها - وهي كلمة "ربما".

والحقيقة الأساسية تظل هي أن النظام السليم والكفء لا يمكن أن يستند إلا إلى مبادئ العدالة والمعاملة المتساوية والمشروعية الديمقراطية، وهي مبادئ ينبغي أن تقود مساعي الإصلاح المتعلقة بمجلس الأمن وبميزانية الأمم المتحدة.

وأود أن أشجعكم، يا سيادة الرئيس، على وضع هذه المبادئ في الاعتبار، وأن تقوموا، وأنتم تمسكون بدفة القيادة، بقيادة هذه المنظمة إلى الألفية المقبلة.

السير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أولا، يا سيادة الرئيس، أن أشكركم على تنظيمكم مناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وأود أن أشيد أيضا بالإسهام البناء في مناقشة الإصلاح الذي قدمه سلفكم على رئاسة الجمعية العامة، ديدييه أوبيرتي، ونائبا رئيس الفريق العامل، السفيران دالغرين ودي سارام. وتتطلع المملكة المتحدة قدما إلى العمل عن كثب معكم ومع نائبي الرئيس خلال السنة المقبلة.

إن إصلاح مجلس الأمن مسألة تتطلب اهتمامنا العاجل. ونحن ندخل إلى القرن الحادي والعشرين، ينبغي أن ندعم ثقة العضوية الواسعة للأمم المتحدة في المجلس. وينبغي لنا أن نوسع المجلس ليعبر عن الواقع السياسي والاقتصادي للعالم الحديث. وينبغي لنا أن نواصل العمل الهام الجاري بالفعل في المجلس لتحسين أساليب عمله. وبالنظر إلى هذه الخطوات مجتمعة، نرى أنها ستساعد في تعزيز سلطة المجلس، مما يمكنه من الوفاء بمسؤوليته الرئيسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين بدعم كامل من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وخلال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، يا سيادة الرئيس، شهدت فترة رئاسة سلفكم بعض التطورات الهامة. فقد توصلنا إلى توافق في الآراء بشأن الأغلبية اللازمة للتصويت، التي حددها قرار الجمعية العامة ٥٣/٣٠. كما عمم الرئيس أوبيرتي استبيانا مصمما للحصول على آراء جميع الوفود بلا استثناء بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بإصلاح مجلس الأمن. وأسفر الاستبيان عن إثارة نقاش مفيد، وإن كان مشحونا بالإثارة. ونشجعكم على استعراض الاستجابات التي حصل عليها ذلك الاستبيان. وهي تبين بجلاء الأهمية التي توليها غالبية من الوفود للمضي قدما بعملية الإصلاح، فضلا عن اشتراك مشجع في الرأي بشأن بعض النقاط الهامة. ونأمل أن يفيد ذلك بوصفه لبنة ينبني عليها المزيد من العمل أثناء الدورة الرابعة والخمسين.

وإذا أردنا إحراز تقدم، سيتعين علينا تحديد المجالات التي يمكن فيها لأعضاء الأمم المتحدة التوصل إلى اتفاق عام. والاستجابات التي حظي بها استبيانكم أكدت أن غالبية كبيرة من الدول الأعضاء تؤيد التوسيع في كل من فئتي العضوية. وبالنسبة للمملكة المتحدة يبدو أن ذلك نقطة معقولة يمكن الانطلاق منها. وتتمثل واحدة من أهم الحجج من أجل التوسيع في تحقيق تمثيل أفضل في المجلس للبلدان النامية. ويتعين أن يشمل التمثيل الأفضل مقاعد دائمة. وكما قلنا من قبل، يؤيد وفدي منح العضوية الدائمة لليابان وألمانيا، ونحن نعتقد أنه ينبغي إنشاء مقعدين دائمين أو ثلاثة للبلدان غير الصناعية.

ولا يعني ذلك أن نتجاهل المسائل الهامة الأخرى. إذ ينبغي تحسين أساليب عمل المجلس. ففريق المجلس العامل المعني بالاجراءات كان نشطا بصفة خاصة في هذا المجال. وقد شهدت هذه السنة بعض التغييرات الهامة، حيث شمل ذلك، في جملة أمور، توفير الفرصة لغير الأعضاء للمشاركة في جلسات المجلس بشأن طائفة

واسعة من المواضيع. وسيتعين علينا أن نكفل المضي قدما في تحسينات أخرى، تمثل جزءا لا يتجزأ من مجموعة متكاملة من تدابير الإصلاح العملية والمرضية، إلى جانب جهودنا من أجل توسيع المجلس.

وأود أن أقول شيئا عن حقوق تصويت الأعضاء الدائمين الحاليين في المجلس. فالمملكة المتحدة تعتقد أن هذه حقوق أساسية، لسلطة المجلس ولمقدرته على العمل بفعالية على حد سواء. وهذه الحقوق تكفل أن قراراته ستنفذ بعزم وتصميم. ومن ثم تعارض المملكة المتحدة تماما وضع أية قيود على هذه الحقوق. إلا أننا نقر تماما بمسؤولياتنا بموجب الميثاق ونلتزم بالعمل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء في المجلس كلما أمكن ذلك، كما أوضحت أحداث هذه السنة. وسنظل نمارس حقوقنا في التصويت بضبط نفس، على نحو يتفق مع التزاماتنا بموجب الميثاق. ونحن على استعداد للمشاركة في المزيد من النقاش بشأن هذا الموضوع.

إن التحدي الذي يواجهنا واضح. إذ يجب أن يظل المجلس هيئة فعالة وكفؤة، قادرة على الاضطلاع بمسؤوليتها الرئيسية بموجب الميثاق وهي صون السلم والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، يجب أن نجعل المجلس يعكس بصورة أكبر التمثيل لعضوية الأمم المتحدة الأوسع.

والمملكة المتحدة تعتقد أنه ينبغي أن يكون من الممكن، خلال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، اتخاذ الخطوات الأولى نحو الاتفاق العام بشأن عملية الإصلاح التي تضمن تلك المتطلبات.

وردي على المتكلم السابق هو أن المملكة المتحدة ملتزمة بمساعدتكم - سيدي الرئيس - ومساعدة نواب الرئيس لبلوغ هذا الهدف.

السيد بواه - كامون (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): نجتمع هنا مرة أخرى لنناقش عملية إصلاح مجلس الأمن. لكن هل هناك ما لم يقل في السنوات الست التي قضيناها في دراسة هذا الأمر حتى نقوله؟

نحن نعرف جميعا ما هو مطلوب منا - النظر في مسألة التمثل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. وهذا الجزء الأخير من مهمتنا يتفق بوجه خاص بطرق عمل المجلس، وشفافية عمله وعلى وجه الخصوص عملية صنع القرارات، بما في ذلك ممارسة حق النقض.

ولست بحاجة إلى التذكير بقرار الجمعية العامة ٢٦/٤٨ المؤرخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، الذي أنشأ فريقنا العامل المفتوح باب العضوية، ودعانا في الفقرة الخامسة من ديباجته إلى أن نضع في اعتبارنا عند إصلاح مجلس الأمن:

> "الزيادة الكبيرة في عضوية الأمم المتحدة، ولا سيما من البلدان النامية، فضلا عن التغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية".

بعبارة أخرى، القرار الذي أنشأ فريقنا العامل يطلب إلينا أن نضع في اعتبارنا - عند العمل لإصلاح المجلس - الزيادة الكبيرة في عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تنتمي إلى مناطق نامية وتمثيلها أقل من المستوى الواجب أو غير ممثلة على الاطلاق، في مجلس الأمن الحالي، وعلى وجه الخصوص على مستوى صنع القرار، ويدعونا إلى تصحيح الوضع. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يؤكد أن الموقف الأفريقي بشأن مقعدين دائمين ينبغي ألا يوهن.

يذكر القرار ٢٦/٤٨ أيضا أنه ينبغي لنا في العمل لإصلاح مجلس الأمن أن نواصل تعزيز فعاليته دون إغفال مبدأ المساواة السيادية بين أعضاء المنظمة وأنه ينبغي أن يؤيد النتيجة النهائية كعملنا اتفاق عام. وفي القرار ٣٠/٥٣ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، عقدت الجمعية العامة العزم على ألا تعتمد أي قرار أو مقرر بشأن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة بدون التصويت الإيجابي لثلثي أعضاء الجمعية العامة على الأقل.

ذلك هو الإطار القانوني لعملنا وتلك هي نتيجته المتوقعة. وفي السنوات الست التي اشتركنا خلالها في هذه العملية، أصبحنا على معرفة بمختلف مواقف معظم الدول الأعضاء أو مجموعات الدول - سواء كانت نامية أو متقدمة النمو - التي تريد أن تصبح أعضاء في مجلس الأمن، أساسا في أهم فئتيه -فئة العضوية الدائمة.

وفيما يخص طرق عمل المجلس، وشفافية عمله، يجب الاعتراف بأن الاتفاق الذي جرى التوصل إليه بشأن

الجهود المطلوبة لتعزيز هذا الجانب من أنشطة المجلس تكلم عنه باستفاضة معظم أعضاء الفريق العامل، ومن بينهم الأعضاء الرئيسيون في مجلس الأمن - أي الأعضاء الدائمون. ويجب علينا أن نعرب عن التقدير لتفتح عقليتهم، بالرغم من المعارضة التي لا يزالون يبدونها عندما يتعلق الأمر ببعض المقترحات الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الأمر الواقع.

ذلك الجزء من أساليب العمل المتعلق بعملية صنع القرارات، بما في ذلك ممارسة حق النقض، التي هي محل التركيز الرئيسي لجهود إصلاح مجلس الأمن، لا يزال حجر عثرة، حيث هناك اختلافات بين الآراء، بل حتى هناك آراء متعارضة بشأن هذه النقطة. والسؤال المتعلق بمنح حق النقض للأعضاء الدائمين المستقبليين وطرائق استخدام حق النقض بشكل عام لم يجب عنه بشكل مرض بالنسبة لمعظم أعضاء الفريق العامل.

هناك ثلاثة مواقف أساسية بشأن مسألة حق النقض. الأول، ويتخذه الذين يتمتعون حاليا بحق النقض، ومؤداه أنه لا ينبغي لنا أن نمس هذا الحق، الذي هو حق قاصر بشكل محدد على الأعضاء الدائمين.

والموقف الثاني، الذي يبدو أنه يحظى بتأييد عدد كبير من الدول، يدعو إلى تعديل الميثاق للحد من استخدام حق النقض، إلى أن يتم إلغاؤه إلغاء تاما على أساس أنه يمثل مفارقة تاريخية وغير ديمقراطي في منظمة مثل الأمم المتحدة، المبدأ الأولي فيها هو المساواة في السيادة بين جميع أعضائها وحيث يدافع عن قيم الديمقراطية في جميع المجالات.

الموقف الثالث هو فكرة تعهد الدول الأعضاء من جانب واحد بالسعي إلى تحقيق توافق آراء داخل مجلس الأمن، لجعل اللجوء إلى استخدام حق النقض فقط وفقا لمسؤولياتها بموجب الميثاق، ولشرح الأسس المؤدية إلى استخدام حق النقض.

ومما لا شك فيه أن من الملاحظ أن مختلف المسائل المعروضة علينا للنظر والبت فيها فيما يتصل بإصلاح مجلس الأمن مترابطة ترابطا وثيقا. على سبيل المثال، دراسة عملية صنع القرارات في مجلس الأمن مرتبطة بعضوية وحجم مجلس موسع. لكن كيف نتكلم عن مجلس موسع في الوقت الذي لا نعرف فيه العضوية النهائية أو حجم مجلس الأمن في المستقبل؟ بعبارة أخرى، مختلف المسائل التي جمعناها - لغرض منهجي - في المجموعتين الأولى والثانية مترابطة حقا.

وفي حين أننا في الواقع اتفقنا على تعزيز طرق عمل المجلس وفرض بعض الشفافية على عمله وأنشطته، يجب أن نعترف - مع هذا - بأنه لن يكون من الممكن التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن آلياته لصنع القرارات حتى نقرر ما نراه بشأن عدد الأعضاء الجدد ومركزهم.

ومما هو هام وجدير ذكره عند هذه النقطة، في رأي وفد بلدي، هو أننا نجد أنفسنا في مأزق. فالمواقف لا يبدو أنها تغيرت، على الأقل حتى الآن. والحالة مفهومة بسبب تعقد المشاكل التي يفرضها إصلاح حقيقي موضوعي لمجلس الأمن، والمصالح المعرضة للخطر، ومشاعر مختلف العناصر الفاعلة المفهومة تماما - وهذا يتوقف على ما إذا كانت تعتقد أنها ستكسب أو ستخسر في مجلس مصلَح - بشأن مسألة إعادة إحلال المساواة، والتمثيلية والشرعية في المجتمع الدولي.

وبالرغم من هذه المواقف المختلفة، إن لم تكن المتنازعة، لا بد لنا قطعا من أن نعمل على إصلاح مجلس الأمن من أجل مواءمته مع السياق الجديد لإرساء الطابع الديمقراطي للدول وللعلاقات الدولية، وعلى وجه الخصوص لتمكينها من أن تؤدي دورها أداء فعالا مشروعا كما ورد في الميثاق.

وهذه نقطة يوافق عليها بالفعل جميع أعضاء الفريق العامل. والواقع أن معظم الوفود الحاضرة هنا قد وافقت، منذ أن بدأنا عملنا، على أن إصلاح مجلس الأمن عنصر جوهري في تبسيط العمل في الأمم المتحدة، وإن عضوية المجلس يجب أن تبين تطور احتياجات المجتمع الدولي والجوانب الواقعية للعالم اليوم.

وفضلا عن هذه الرغبة العامة في التغيير، التي أعرب عنها على نطاق واسع، علينا أن نعترف بأنه قد ثبت أن تطبيق هذه الطرائق صعب، إن لم يكن مستحيلا. وعلينا أن نسجل الفروق الدقيقة في هذه النظرة المتشائمة إلى حد ما في أعمالنا، لأن المناقشات التي جرت أثناء المداولات التي عقدت مؤخرا أسفرت، رغم ذلك، عن بعض التقدم، بفضل اعتماد استراتيجية الخطوة تلو الخطوة.

وتكونت الخطوة الأولى من تحديد إطار اتفاق عام، وهذا هو سبب اتخاذ قرار الجمعية العامة ٥٣/٣٠ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ويرى وفد بلادي أن الخطوة الثانية يجب أن تؤدي بنا، بعد الاتفاق، إلى انتخاب مرشحين للمقاعد الدائمة الجديدة، التي يمكن أن تكون لدول، أو لممثلي مناطق إقليمية، وفقا للمعايير التي يتفق عليها. والمرحلة الثالثة والأخيرة ستتضمن تعديلات يجري إدخالها على الميثاق بحيث يجري تكيفه مع هذه التغيرات.

ويبدو لنا أن استراتيجية الخطوة تلو الخطوة هذه تبدو مهمة بالنسبة لنا لأنها تتميز بتوفير الوقت الكافي للدول الأعضاء للتوصل إلى اتفاق يقبله ثلثا أعضاء الجمعية العامة على الأقل.

وإذا كانت الخطوة الأولى، وهي تحديد إطار لاتفاق عام، قد اكتملت، فإن هذا القول لا يسري على الخطوتين الأخريين، اللتين لم تبدآ بعد، نظرا للاختلافات الكبيرة جدا حولهما بين الدول الأعضاء.

وكما ترون، السيد الرئيس، ما زال هناك طريق طويل أمام الفريق العامل لكي يكمل أعماله المتعلقة بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن بموجب قرار الجمعية العامة ٤٨/٢٦.

وقد عملنا، بطبيعة الحال، منذ إنشاء الفريق العامل، إلا أنه ما زال أمامنا الكثير مما يجب علينا الاضطلاع به. وفي ضوء هذا الواقع، لا يسع وفد بلادي إلا أن يدعو الفريق العامل إلى مواصلة حواره وجهوده الرامية إلى التوصل إلى اتفاق. وبعبارة أخرى، أن نواصل المناقشات، التي دعانا إلى إجرائها قرار الجمعية العامة في العام الماضي، الذي أجاز أعمالنا. ولنكن واقعيين، ولنتجنب الاندفاع إلى الأمام، لأن مسألة إصلاح هذه الهيئة التنفيذية للأمم المتحدة مسألة أساسية بالنسبة للأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. فلنعالج بعدالة وإنصاف الجوانب الأكثر أهمية للإصلاح، وهي العضوية، وحجم المجلس بعد إصلاحه، وبخاصة قضية حق النقض.

ووفد كوت ديفوار، بوصفه وفدا أفريقيا، إذ يأخذ في الحسبان بالموقف الأفريقي العام، يحبذ أن يحدث التوسع في الفئتين على حد سواء، مع إنشاء مقاعد جديدة دائمة وغير دائمة، بحيث يكفي لتحقيق تمثيل حقيقي للمجتمع الدولي في المجلس بعد إصلاحه. وبطبيعة الحال، نعتقد أنه من العدل أن تؤخذ تطلعات أفريقيا مأخذ الجد، وتعطى الاهتمام الذي تقتضيه. ويود وفد بلادي أيضا السعي إلى إجراء تحسينات على نطاق أوسع في أساليب العمل وتعزيز فعالية صنع القرار في مجلس الأمن بعد إصلاحه. وفي هذه النقطة، يود أن يعارض بإخلاص من يشعرون - دون أن يقولوا ذلك بصراحة - إن أفريقيا غير مستعدة بعد، أو غير ديمقراطية القدر الكافي لكي يعطى لها حق النقض مع مقعدين دائمين.

وإصلاح مجلس الأمن يثير تساؤلات بين كثير من الوفود، وحتى خارج الأمم المتحدة، ولكنه يبعث الأمل أيضا. وبالتالي، ننادي بالحيطة لكي لا نصيب المتفائلين بالإحباط. ولنسرع ببطء كما يقولون.

وفي حالة ما إذا كان علينا أن نفعل شيئا لكي ندلل على عزمنا على المضي قدما، فإن وفد بلادي لا يعارض النظر على نحو جاد في الموقف المتراجع لحركة عدم الانحياز، وهو أن تجري في الوقت الحالي زيادة عدد أعضاء الفئة غير الدائمة في المجلس. وتكون الإمكانية الأخرى استمرار النظر في تحسين أساليب العمل، الذي لم نكمله بعد.

وعلى أي حال، نؤيد بيان الجزائر، والبيان الذي ستدلي به الكاميرون فيما بعد باسم أفريقيا. ونحن على استعداد لتقديم اسهامنا المتواضع في أعمال الفريق العامل، ولكننا نود أن نؤكد أن التقدم في مناقشاتنا وفي النتائج التي نتوصل إليها سيتوقف على مدى ما يمكننا أن نتحلى به في هذه المناقشات من روح الحوار والعدالة والعزم على أن تكون لدينا في نهاية المطاف منظمة تتطلع إلى المستقبل خدمة لمصالح جميع شعوب العالم.

وهذه هي مشاعر وفد بلادي في هذا الوقت الذي تسعون فيه، السيد الرئيس، إلى استئناف أعمالنا بشأن هذه القضية.

السيد بيفيرو (فنزويلا) (تكلم بالاسبانية): إن الموضوع الذي ننظر فيه اليوم من أهم المواضيع - من وجهة النظر السياسية والمؤسسية - بالنسبة لمستقبل الأمم المتحدة. وندرك جميعا التعقيد المتزايد الذي أصاب العلاقات الدولية مؤخرا، والذي واكبته الحاجة إلى ضمان، بل وتعزيز قيادة المنظمة.

ولا يوجد بديل للأمم المتحدة بوصفها نقطة تركيز للحوار، والتعاون، وتعزيز نظام قانوني قادر على توطيد ما يمثله السلم والأمن الدوليين من تحديات، فضلا عن التحديات الهامة الأخرى. وهذا يعني أنه ينبغي للمنظمة أن تعطي الأولوية في تركيز جهودها لضمان ثقة دولها الأعضاء في مؤسساتها، حتى يتسنى أن يكون لها في كل مجال من مجالات مسؤولياتها الأساسية أجهزة تتمتع بتمثيل، وولاية، وقدرة على العمل لا تعبر عن قيمها المشتركة فحسب، بل عن الالتزام بالعمل الجماعي أيضا في سبيل الدفاع عن تلك الأجهزة وتعزيزها.

وبالنسبة لفنزويلا، وهي بلد مقتنع بمزايا وجود نظام دولي تسوده التعددية، فإن تعديل الأمم المتحدة لتتفق مع العصر لا بد أن يوجه صوب تحديث أجهزتها وسبل عملها. وفي هذا الجهد المزدوج، ينبغي للمنظمة، قبل كل شيء، أن تسترشد بالمبادئ الأساسية للمساواة في السيادة بين جميع الدول، واحترام الحقوق الثابتة لكل منها في التمثيل العادل في الأجهزة الرئيسية التي تحتوي على تمثيل محدود داخل المنظمة. وفضلا عن ذلك، ينبغي تعزيز وجود قدر أكبر من الشفافية في أعمال تلك الأجهزة. وهذه المبادئ هي - في نهاية المطاف - مصادر الصفة التمثيلية والسيادية لكل جهاز من هذه الأجهزة لدى اضطلاعه بمسؤولياته المحددة.

ولجميع هذه العناصر أهمية حاسمة بالنسبة لعملية إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه. ومن الواضح أن هذه عملية تؤدي إلى إجراء إصلاحات في الميثاق، وبالتالي، يتحتم أن تؤدي إلى نتيجة سليمة سياسيا ودبلوماسيا، فضلا عن صلاحيتها للبقاء مستقرة في الأجل الطويل. وسنعوض كل هذه الجهود، وكل الوقت المستثمر في الاضطلاع بها إذا عرفنا كيف نبقي دائما في أذهاننا الهدف النهائي، ألا وهو أن نضمن الأخذ في الحسبان مواقف الدول الأعضاء، واحترام مصالحها وحقوقها، وحماية، بل وتعزيز المصالح الجماعية للمجتمع الدولي على نحو موضوعي ومتوازن.

وأثناء الدورة الثالثة والخمسين، تمكن الفريق العامل من إجراء دراسة بمزيد من التفصيل للتعقيدات والصعوبات التي يواجهها إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه. ويؤيد وفد بلادي الإجراءات التي اتبعت. والتقرير المطروح أمام الجمعية يتضمن سردا كاملا أيضا للتقدم المحرز، فضلا عن القضايا التي لم تحسم، معترفا - في ضوء استجابات الدول الأعضاء في البيانات السياسية التي تشكل جزءا من الوثائق المدعمة للفريق العامل - بأننا لا نزال بحاجة إلى بذل جهود أكبر لكي نحقق التوافق اللازم في الآراء في جميع مجالات الولاية، فضلا عن العلاقات المتبادلة بينها وتوازنها المتبادل.

ودون الخوض في تفاصيل النتائج التي أحرزت، اسمحوا لي أن أعرب عن مشاركتنا في وجهة النظر القائلة بأنها كانت على العموم ممارسة مثمرة. وبالنظر إلى النتائج المعلنة، ولا سيما التقدم المذكور في الفصل الثالث من التقرير، المعني بالملاحظات العامة، ثم مساهمات الدول الأعضاء فيما بعد - سيتعين علينا أن نواصل العمل خلال الدورة الحالية لتنصب مشاوراتنا على عناصر محددة بشكل متزايد في إصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه.

ونحن نشعر بأن الحوار المفتوح واستمرار المشاورات لا يزالان ضروريين لنجاح العملية. ويجب على الدول الأعضاء أن تجري باستمرار تقييما للحالة والتقدم المحرز تجاه تحقيق أهدافنا. ويجب علينا أن نواصل هذا الفحص في محافلنا وآلياتنا الاستشارية الخاصة بغية بناء توافق الآراء المطلوب في المراحل المقبلة.

ويحدونا الأمل في أن تكون الرئاسة منفتحة قدر الإمكان للحوار عندما يستأنف الفريق العامل جهوده، وأن تتقبل قدر الإمكان مساهمات الدول الأعضاء بشأن المسائل التي كان ينظر فيها الفريق العامل. وعلى وجه الخصوص، كما يوحي التقييم الموضوعي لنتائج ست سنوات من المداولات، هناك حاجة ماسة إلى التحقق من زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين في المجلس وتقييد حق النقض. وعلاوة على ذلك، نأمل أن تتعزز وتتوطد تحت رئاستكم سلطة الفريق العامل التابع للجمعية العامة، ليس فيما يتعلق بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن فحسب ولكن أيضا فيما يتعلق بأساليب عمله.

وختاما، يود وفدي كذلك أن يعرب عن امتنان بلدنا لرئيس الدورة الثالثة والخمسين ورئيس الفريق العامل، السيد ديدييه أوبيرتي، وزير الشؤون الخارجية في أوروغواي، على المهارة التي أدار بها مداولات الفريق. ونشكر أيضا نائبي الرئيس، السفيرين دالغرين ممثل السويد وسارام ممثل سري لانكا.

ويحدونا الأمل في أن نتمكن في فترة رئاستكم، سيدي، من إحراز تقدم في إطار الفريق العامل تجاه التوصل إلى توافق الآراء الذي يعتبر جوهريا. ونؤكد لكم استعدادنا للتعاون معكم بطريقة بناءة تبعث الثقة حتى تتمكنوا من الوفاء بالمسؤولية الحساسة التي أناطتكم بها الدول الأعضاء.

السيد توديلا (بيرو) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي، أولا، أن أعرب عن امتنان وفدي لوزير الشؤون الخارجية في أوروغواي، السيد دييدير أوبيرتي، رئيس الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة ورئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، على جهوده الدؤوبة وتفانيه في هذا الموضوع خلال دورة الجمعية الأخيرة. ونود كذلك أن نعرب عن امتناننا للسفيرين هانز دالغرين ممثل السويد وجون دي سارام ممثل سري لانكا، نائبي رئيس الفريق العامل هذا.

ونعتقد أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يوجه بطريقة تجعل الأمم المتحدة منظمة ذات طابع أكثر تمثيلا وفعالية. ولذا ينبغي لمناقشاتنا أن تسترشد بإرادة تهدف إلى إيجاد أرض مشتركة؛ وينبغي ألا تشكل مصدرا للمزيد من الخلافات والمواجهة. ومن الضروري أن تتضافر جهودنا حتى تتوفر للمنظمة الوسائل اللازمة للوفاء بالاحتياجات الفعلية لجميع الدول الأعضاء. وسيواصل وفد بيرو تقديم دعمه المصمم في سبيل تحقيق هذا الهدف.

وبالنظر إلى الواقع الراهن، نشعر بأن من الضروري أن نمضي نحو التوصل إلى اتفاق عام وشامل بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونعتقد أن القرار ٣٠/٥٣، المتخذ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، يمثل خطوة جوهرية في الاتجاه الصحيح. والعملية التي نقوم بها ينبغي أن تحفظ توازنا دقيقا بين جميع الجوانب الكمية والنوعية للموضوع. والمسائل المتعلقة بتكوين مجلس الأمن وحجمه، وعملية صنع القرار فيه - بما في ذلك مسألة حق النقض - والتدابير المضطلع بها لتحديث المجلس أو إشاعة الديمقراطية فيه، يجب أن تكون جميعا ذات علاقة متداخلة.

ونتفق جميعا على أن من الضروري والمُلح تعزيز قدرة وفعالية المجلس، وزيادة طابعه التمثيلي وتحسين كفاءة أساليب عمله وشفافيتها. وقد انعكس هذا في الملاحظات العامة الواردة في التقرير الأخير للفريق العامل. غير أن من المهم أيضا أن نشير إلى أن زيادة عدد أعضاء المجلس في حد ذاتها ومن تلقاء نفسها لن تكون كافية لتحقيق الإصلاح الفعال والكافي للمجلس.

وتود بيرو أن تذكر هنا بأن مسؤوليات المجلس الأساسية، المتمركزة في أعضاء الخمسة عشر، ناتجة عن تخويله السلطة من أعضاء المنظمة، ومن ثم فإن هناك علاقة متوازنة الجانبين من الواجبات والحقوق. ومن المهم ألا تنسى الدول الأعضاء في مجلس الأمن أنها أنيطت بها ولاية تقتضي المساءلة وينبغي أن تنفذ على نحو جدي ومسؤول يمتثل بدقة للقانون ويتوافق مع المبادئ والالتزامات المقررة في ميثاق الأمم المتحدة، بدلا من الاستجابة لمصالح وطنية معينة.

وبالتالي فإن مجلس الأمن لا يستطيع أن يتنازل - سواء بتصرفاته أو إغفاله - عن مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام القوة بصرف النظر عن اختصاص مجلس الأمن يشكك في آلية الأمن الجماعي المنصوص عليها في الميثاق. إذ أن عجز المجلس أو ضعفه عن العمل عند اللازم يؤثر على المجتمع الدولي ككل.

وقد أوضح وفدي في مناسبات سابقة الموقف الذي نهتدي به فيما يتعلق بالملامح التي ينبغي أن يتضمنها إصلاح مجلس الأمن. ومن أجل ضمان الطابع التمثيلي للمجلس وشرعيته، نرى أنه ينبغي زيادة كلا فئتي العضوية، بإدخال أعضاء دائمين من الدول المتقدمة النمو وكذلك من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا وأفريقيا، حتى يكون المجلس الموسع معززا وذا طابع تمثيلي عادل.

وإن تكوين مجلس الأمن وحق النقض يمثلان استثنائين مرحليين لمبدأ المساواة في السيادة، كانا مبررين ومقبولين قبل ٥٤ سنة بسبب الحاجة إلى ضمان الأمن الدولي بفعالية.

وهدفنا النهائي هو إلغاء حق النقض، وحتي يصبح ذلك ممكنا، نود أن نحد من نطاق تطبيقه قدر الإمكان. وينبغي أن يقتصر استعمال هذه السلطة على الإجراءات التي يتخذها المجلس بموجب الفصل السابع من الميثاق. ونحن نوافق أيضا على الاقتراح القائل بأنه إذا لم نتوصل إلى اتفاق بشأن زيادة عدد الأعضاء الدائمين،

ينبغي أن نعمل في الوقت الراهن على زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين. إلا أننا لا نعتقد، كما قلنا في مناسبات سابقة، أن الوقت قد حان لذلك. بل نعتقد أنه بعد سنوات عديدة، حدث فيها تطور في هذه العملية، التي أعربت الدول عن مواقفها بشأنها على النحو الواجب، فقد حان الوقت الآن للتحرك بحزم لبدء عملية تفاوض محددة. ونعتقد أنه ليس من المفيد إنشاء أو إيجاد فئات أو طبقات جديدة من العضوية، لأن هذا سوف يؤدي ببساطة إلى إيجاد المزيد من اللامساواة داخل المنظمة.

وفيما يختص بعدد الأعضاء المحدد في مجلس الأمن بعد توسيعه، نرى أنه ينبغي الحفاظ على النسب القائمة بين الفئتين الموجودتين. ونعتقد أن من المناسب والضروري إيجاد عملية استعراض دورية تتناول مسألة الأعضاء الدائمين.

إن صيانة السلم والأمن الدوليين الهدف الرئيسي لهذه المنظمة، حسبما نصت عليه المادة الأولى من الميثاق. كما أنه يمثل رغبة دائمة وشاغلا دائما لجميع الأمم الممثلة هنا. ولكي نتمكن من الوفاء بهذه المسؤوليات على أفضل وجه ممكن، ينبغي أن نعزز الشفافية ونحسن أساليب عمل المجلس، لا سيما الصلة بين ذلك الجهاز وأعضاء الأمم المتحدة. ولذلك، نعتقد أن من الضروري ترسيخ وموالاة تعزيز ما اعتمد فعلا من نظام داخلي مؤقت للمجلس وتدابير داخلية أخرى لضمان التطبيق الشفاف المنهجي لذلك النظام وتلك التدابير.

ونحن نوافق على الدعوة إلى جعل مشاورات مجلس الأمن غير رسمية استثناء لا قاعدة غير مكتوبة باتت سائدة في الوقت الحالي. ونحن نسلم بالحاجة إلى السرية في مشاورات المجلس في أوقات معينة، ولكننا ندرك أيضا أن زيادة الانفتاح والشفافية في قراراته هي وحدها التي ستعطي لذلك الجهاز ما يطلبه من مصداقية واحترام. ولهذا السبب، نعتقد أن من الضروري وجود حوار ومشاركة أكثر سلاسة، في صورة جلسات خاصة تعقد داخل مجلس الأمن مع ممثلي البلدان المشاركة في صراع مسلح أو المتأثرة به، فضلا عن ممثلي المنظمات الإقليمية التي تشارك على نحو فعال في البحث عن حل. وهذا من شأنه أن يجعل من الممكن تنشيط قدرة الفعاليات على فهم الحالة المعنية التي هي موضع البحث وزيادة قدرة هذه الفعاليات على إيضاح تلك الحالات. وتؤمن بيرو بأن من الضروري أن يتصرف مجلس الأمن دائما بشفافية عند اضطلاعه بأنشطته وعند اتخاذه لقراراته.

ونحن ندرك الدور الرئيسي الذي أناطه ميثاق المنظمة بمجلس الأمن، ولهذا السبب نود أن تستخدم إمكاناته إلى أقصى درجة. وندرك أن نجاح مجلس الأمن في أعماله يعني تماما نجاح المنظمة ككل. ومرة أخرى، يثبت اتخاذ القرار ٣٠/٥٣ بتوافق الآراء أن بوسعنا إحراز التقدم بفضل الواقعية والمرونة والإرادة السياسية. وبهذه الروح نفسها، لا بد أن نتحرك قدما من أجل بلوغ الاتفاق العام المشروع الشامل الذي نسعى إليه.

السيدة غريستشيه بولتشه (كرواتيا) (تكلمت بالانكليزية): يزداد تصور العديد من الوفود، بصورة مطردة لمسألة إصلاح مجلس الأمن والتوسع في عضويته على أنها أم المشاكل جميعها في المرحلة الراهنة من تطور المنظمة. وفي الوقت نفسه، ارتبطت هذه المسألة، في ردهات المنظمة، على مدار السنين، صعودا وهبوطا، بما يسمى متلازمة أعراض الوهن. وإنها لعلامة طيبة أننا نناقشها اليوم بمثل هذه الأعداد في الجمعية العامة.

ولعل المسائل المتعلقة بالتمثيل العادل والمصداقية والمسلك الديمقراطي وفعالية المجلس من الأهمية بحيث لا ينبغي أن تستسلم للكلال الانهزامي. وببساطة، فإن الهزيمة أمر غير مسموح به. فجميع الدول الأعضاء مدينة أمام جماهيرها بدراسة القضايا المعقدة التي تنطوي عليها هذه المسألة، ثم بإعلان موقفها لكي يسجل. وطالما بقيت مواقفها دون تسجيل فستظل محرومة من حق أساسي.

وقد تحددت الملامح الرئيسية الأساسية لنظام الأمن العالمي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بفضل أحكام ميثاق الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٥، ولا سيما بفضل أحكامه المتعلقة بتكوين مجلس الأمن وسير أعماله. ومنذ ذلك الحين، اتسم ذلك النظام العالمي، الذي لم يُدخل عليه أساسا سوى تعديلات طفيفة، بتوازن قوي فعال فيما بين الدول الأعضاء الخمسة التي تملك سلطة النقض في المجلس وتستثنى بالتالي من التأثر بتلك السلطة. ويزعم بعض المراقبين أن هذا على وجه التحديد هو ما أبقى حتى الآن على الأمم المتحدة، على خلاف المنظمة السلف التي آمنت بالمساواة، ألا وهي عصبة الأمم.

ويتساءل آخرون عن عمر هذا الترتيب فيما لو جُمد عبر الزمن، كما يتساؤلون عن إمكانية تحقيق فعاليته على الصعيد العملي. ولقد تغير العالم منذ عام ١٩٤٥ من نواح عديدة من حيث العوامل الديمغرافية، والتكنولوجيا، والسياسات، والأسواق. وكانت هذه التغييرات من العمق في أماكن عديدة في أنحاء العالم بحيث أثرت على نسيج الحياة اليومية نفسه، بما في ذلك صلتنا الواحد بالآخر كأفراد، وكجماعات، وكشعوب، وكأمم.

فلماذا إذن نجد أنه من الصعوبة بمكان أن تنعكس هذه التغيرات في هيكل وأداء المنظمة التي نحب أن نسميها، المنظمة العالمية الوحيدة من نوعها، ولا سيما جهازها الرئيسي الأوضح للعيان؟ فهل يرجع ذلك إلى المصالح والعواطف الراسخة التي غالبا ما تُضفى عليها المشروعية بفعل العقائد الأيديولوجية المنعكسة التي لم تعد تناسب الحقائق الراهنة؟ أم لمجرد فقداننا الثقة في المنظمة أو في بعضنا البعض؟ أم نلوم الجمود البيروقراطي، الذي يُلجأ إليه في المنظمات المعقدة؟

ورغم كل هذه الأسئلة غير المحبذة، شهدنا في الماضي نشوء اتفاق على نطاق واسع بشأن العناصر الجوهرية في المناقشة المتعلقة بمجلس الأمن. وهذه العناصر هي: افتقاد مجلس الأمن إلى التمثيل المعقول، ووجود خطر يهدد مجلس الأمن بتآكل شرعيته وفعاليته، ومعاناة مجلس الأمن من أساليب العمل الغامضة المفتقرة إلى الشفافية. ولذلك، لا بد من توسيع فئتي العضوية. وينبغي أن يعبر التوسع عن التغيرات التي حدثت في الشؤون الدولية، كما يجب زيادة الطابع الديمقراطي في أساليب عمل المجلس وزيادة المساءلة بشأنها. وتعتقد كرواتيا أن التوسع في فئتي العضوية معا هو وحده الذي سيحدث فرقا في أداء المجلس مما يحدث في الواقع فرقا من حيث أوجه الاختلال وعدم المساواة القائمة. وبالتالي سيكون لهذا تأثيره على افتقار المجلس إلى المصداقية وعلى تآكل شرعيته، بل سيكون له تأثير على فعاليته ذاتها.

وفيما يختص باحتمال التناوب في المناصب الدائمة، نرى أن الأمر يجب أن يُترك بالكامل إلى المناطق الإقليمية لكي تتوصل إلى ترتيبات خاصة بها، شريطة أن توافق كل دولة عضو على مثل هذا الترتيب بمحض إرادتها. ونحن نرى أن من الضروري إنشاء خمسة مقاعد دائمة جديدة، يخصص منها مقعدان للبلدان الصناعية وثلاثة للبلدان النامية. ونعتقد أن المشاركة الفعالة في الشؤون الدولية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فضلا عن إثبات القدرة على تحمل الواجبات المتصلة بذلك، بما فيها الواجبات المالية، والرغبة في تحمل تلك الواجبات، ينبغي أن يكونا معا معيارا هاما من معايير الاختيار. وفيما يتعلق بتخصيص المقاعد غير الدائمة، نعتقد أن أربعة من هذه المقاعد ينبغي أن توزع بحيث يذهب مقعد منها لأفريقيا، وواحد لآسيا وواحد لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وواحد لمنطقة شرق أوروبا.

وتحبذ كرواتيا إلغاء حق النقض. ولكن إن كان ذلك مستحيلا، فإننا نؤيد، كبديل، استخدام ما يسمى بحق النقض المزدوج. وفي غضون ذلك، ترى كرواتيا أنه ينبغي أن تكون لجميع الأعضاء الدائمين نفس الحقوق والالتزامات. وربما يختار بعض الأعضاء الدائمين، اتباع سبيل سلوك يظهرون من خلاله درايتهم بالآراء المشتركة على نطاق واسع والمتعلقة بعدم شعبية حق النقض ويظهرون من ثم احترامهم للغالبية الديمقراطية التي تتمسك بتلك الآراء.

وفيما يتعلق بالحدود العددية لتوسيع مجلس الأمن، صرحت كرواتيا علنا منذ فترة من الزمن بأنها تحبذ توسيع العضوية إلى ٢٤ مقعدا. غير أن هذه المسألة قابلة للنقاش. وترى كرواتيا كذلك أنه لا بد أن يكون موضوع إجراء استعراضات دورية جزءا من برامج الإصلاح لأن تلك الاستعراضات توفر آلية ديمقراطية لتعزيز المساءلة. وبالمثل، لا بد من زيادة الطابع الديمقراطي على طرق عمل المجلس. وفي هذا الصدد، نثني على بعض أعضاء المجلس في الماضي والحاضر من غير الأعضاء الدائمين في المجلس، من قبيل السويد وكندا وماليزيا وسلوفينيا، لريادتهم لموضوع الشفافية ولصيغ العمل الابتكارية التي اتبعوها في أثناء فترات رئاسة كل منهم. ونشعر بالتشجيع أيضا لرؤية الرئيس الحالي، المملكة المتحدة، يؤيد بنشاط تلك الممارسات. ونتمنى أن يواصل السير في ذلك الاتجاه.

السيد تشن هواصون (الصين) (تكلم بالصينية): أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي يا سيدي أن أعرب عن الشكر لعقد هذه الاجتماعات للجمعية العامة للنظر في مسألة إصلاح مجلس الأمن. ونحن على ثقة في أن نظرنا في هذه المسألة، تحت قيادتكم، سوف يؤتي بالمزيد من الثمار.

ولقد أكد الوفد الصيني في مناسبات كثيرة على أن توسيع عضوية مجلس الأمن على النحو الصحيح وتحسين طريقة عمل المجلس سيمكنان تلك الهيئة من تحسين أدائها لمسؤوليتها النبيلة المتمثلة في حفظ السلام والأمن الدوليين، على نحو ما خولها ميثاق الأمم المتحدة بتلك المسؤولية. وسوف نساعد في المحافظة على الدور الهام الذي تؤديه الأمم المتحدة في الشؤون الدولية وفي تعزيز ذلك الدور. وأكثر من ثلثي الدول الأعضاء في المنظمة وعددها ١٨٨ دولة من البلدان النامية، وقوة تلك البلدان ونفوذها الجماعيين في الشؤون الدولية آخذين في الزيادة بصورة مستمرة. وينبغي أن تتجسد تلك الحقيقة في تشكيل مجلس الأمن، وهو أحد الهيئات الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة. هذا ما تمليه الحقيقة المعاصرة والتطورات الراهنة.

وفي الحقيقة أن البلدان النامية غير ممثلة بالقدر الكافي بصورة صارخة في مجلس الأمن. وهكذا فإن التصدي لهذه المشكلة كمسألة تتسم بالأولوية على أساس مبدأ التمثيل الجغرافي المنصف يعد جوهر عملية إصلاح المجلس. ولن يكتب النجاح لتلك الإصلاحات إذا لم يسفر توسيع المجلس، أولا وقبل كل شيء، عن تعزيز تمثيل البلدان النامية وتحقيق التوازن بين تمثيل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. فإن لم يحقق التوسيع ذلك فلن يقبل به عدد كبير من البلدان النامية، بما في ذلك الصين. ويسرنا أن نرى أن الجهود المضنية التي بذلها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، منذ عدة سنوات، قد أسفرت عن اكتساب فكرة تعزيز تمثيل البلدان النامية في مجلس الأمن القبول والدعم بصورة عامة. وانعكس ذلك التوافق في الآراء في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية (A/53/47) المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. ونأمل في أن يناقش الفريق العامل المفتوح باب العضوية، في المرحلة التالية من أعماله، هذا الموضوع الأساسي بمزيد من العمق.

وما برح الوفد الصيني يقول بأنه لا ينبغي تقييد الجهود المبذولة لتوسيع مجلس الأمن بفرض قيود زمنية عليها. ولا بد من الإسراع في عملية إصلاح المجلس، ولكن لا ينبغي التسرع في ذلك. ومن شأن إصلاح مجلس الأمن أن يؤثر على المصالح الرئيسية لكل بلد، وستظل الاختلافات الكبيرة بشأن القضايا الرئيسية بين شتى الأطراف. ولا يتسم التفكير بأن الإصلاح سوف يُنجز بين عشية وضحاها بالواقعية. ولن تصمد نتيجة الإصلاحات المتعجلة أمام تجارب الزمن. ونأمل في أن يعمل جميع الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى توافق في الآراء وذلك بمواصلة العمل متحلية بالصبر ومن خلال مناقشات ومشاورات الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن شتى المقترحات والاقتراحات، بروح تستهدف جعل الإصلاحات منصفة ومعقولة وإبقاء العملية مفتوحة وشفافة وإيلاء الاعتبار لآراء جميع الأطراف. وبتلك الطريقة فقط نستطيع أن نقلل المواجهات إلى أدنى حد ممكن، وأن نكفل أكبر قدر ممكن من تمثيل إرادة أكبر عدد من الدول الأعضاء في مجلس الأمن بعد إصلاحه، ونمكّن المجلس من تنفيذ مسؤولياته الرئيسية التي خولها له الميثاق، على نحو أفضل.

وثمة جانب آخر هام من عملية إصلاح المجلس وهو تحسين طرق عمله وتعزيز شفافية أعماله كي يتسنى للدول الأعضاء أن تفهم عمل المجلس بصورة أفضل وأن تشارك بدرجة أكبر في أعمال المجلس. ولقد طرأ في السنوات الأخيرة تحسن مستمر في طرق عمل المجلس. وبذل الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى جهودا هائلة في هذا الاتجاه، بينما طرح الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بإصلاح مجلس الأمن عددا من المقترحات المفيدة التي ساعدت في زيادة تحسين عمل المجلس. ونعتقد بأن إصلاح طرق عمل مجلس الأمن هو عمل جار وملموس يخضع لعملية تدقيق مستمرة. ونأمل في مواصلة إحراز التقدم دون أن نعرض للخطر فعالية عمل المجلس. والصين، بصفتها عضوا في المجلس، مستعدة للانضمام إلى العدد الكبير من الدول الأعضاء الأخرى لإجراء مناقشات بشأن تحسين طرق عمل المجلس وتعزيز شفافية عمله.

السيد غالوسكا (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أثني عاطر الثناء على رئيس الجمعية العامة لتأييده فتح المناقشة بشأن هذا البند الحيوي من بنود جدول الأعمال قبل تعليق دورة الخريف هذه، بل الواقع قبل أن نعبر عتبة الألفية الجديدة. ذلك أن أي تصرف آخر كان من الممكن تفسيره على أنه تقليل من أهمية إصلاح مجلس الأمن، وكان من شأنه إحباط توقعات المجتمع العالمي الذي يتشاطر الإيمان بضرورة أن يعكس مجلس الأمن حقائق العالم المعاصر. نعم، يجب أن يظل جدول أعمال الإصلاح حيا، على الأقل، وألا ندخر جهدا لدفعه إلى الأمام.

منذ اللحظة الأولى التي بدأت فيها جولتنا الحالية مداولات الإصلاح، كان معروفا عن الجمهورية التشيكية أنها بلد ميال للإصلاح. وقد اغتنمنا فرصا عديدة لإعادة تأكيد وتعزيز موقفنا الذي يمكن تلخيص الأسس التي يرتكز عليها فيما يلي.

بالنسبة لحجم مجلس الأمن وتشكيله، نعتقد أن أفضل ما يعبر عن الواقع العالمي الراهن هو توسيع عضوية المجلس في كلا الفئتين. ونفضل أن يكون ذلك بإضافة خمسة مقاعد دائمة وأربعة أو خمسة مقاعد غير دائمة، بما في ذلك مقعد لأوروبا الشرقية. ونحترم خيار تناوب المقاعد الدائمة لمناطق محددة، إلا أنه لا يجوز إرغام بلد أو منطقة على الدخول في خطة من هذا النوع.

وفيما يتعلق بمسألة حق النقض، ما زلنا نحبذ التقليل من المجالات التي يمكن أن يطبق فيها هذا الحق، ولو أمكن، من خلال التزامات فردية من جانب الأعضاء الدائمين، وغير ذلك من الخطوات التي لا تقتضي بالضرورة تعديل الميثاق، كما جاء في اقتراح ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

وفي مجال أساليب عمل مجلس الأمن، نرحب عموما بأي اقتراح يستهدف زيادة الانفتاح والشفافية، ونؤيد مثل هذا الاقتراح. وفي هذا الصدد، لاحظنا بعين التقدير حدوث بعض التحسنات الممتازة في الآونة الأخيرة، مثل فتح أعضاء المجلس مداولاتهم لبقية الأعضاء على نحو أكثر تواترا، والتطبيق العملي للفكرة الجديدة المتعلقة بالاحاطات العلنية. وعلى الرغم من وجود كثرة من المسائل التي لم تعالج بعد، يبدو أن ثمة إرادة حقيقية على القيام بالمزيد، وخاصة من جانب بعض أعضاء المجلس غير الدائمين، الذي نؤيدهم كل التأييد ونشجعهم على مواصلة جهودهم. والخطوة التالية هي تحويل هذه الترتيبات المخصصة إلى حد ما، إلى ترتيبات دائمة.

ومن المؤسف أننا، بغض النظر عن المجموعة الثانية، لم نشهد أي تقدم يذكر، أو لم نشهد أي تقدم على الإطلاق، طوال فترة عامين، وهذه ملاحظة محرجة بشكل متزايد. وتوقف المناقشات بشأن المجموعة الأولى، في وجه التحديات الجديدة - بما فيها أزمة كوسوفو وجدول أعمال التدخل الإنساني - من شأنه تقويض مصداقية الأمم المتحدة بأكملها. وصحيح أنه كانت هناك بعض الدلائل المشجعة في هذا الصدد - من بينها البيان المشترك الصادر، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، عن وزراء خارجية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن - ولكنه يتعين القيام بما هو أكثر بكثير، وبشكل أكثر تحديدا، ولا يبدو من قبيل الإجحاف أن نتوقع شيئا من القيادة من البلدان التي تتمتع بمزايا هامة بموجب الميثاق - وليست قيادة نحو طريق مسدود بل قيادة نحو إجراءات حقيقية للإصلاح.

كما نعول بشدة على رئيس الجمعية العامة لتنشيط أسرة الأمم هذه، وأن يستغل زخم الألفية الجديدة في تهيئة مناخ مؤات للإصلاح، لعلنا، مع انعقاد قمة الألفية نكون قد بدأنا بالفعل نشهد بزوغ النظام العالمي الجديد.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): شهد المجتمع الدولي هذا العام طلبا متزايدا على إجراءات مجلس الأمن. وهذا يعبر عن حقيقة أن مجلس الأمن هو قبلة أنظار العالم، عندما يواجه أزمات، طلبا لحلول مجدية. ومجلس الأمن يحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى، إلى أن ينظر إليه كهيئة لها هيبتها ومشروعيتها وسلطتها. وإضافة إلى ذلك فإن تعقد وجسامة المهام التي يتصدى لها مجلس الأمن تزيد من تعزيز قضية إصلاحه وخاصة عندما يعتريه شلل يعرضه لانتقادات كثيرة، بسبب أساليب عمله.

ولما كنا منشغلين بهذه العملية منذ ست سنوات، فقد استوحت الجمعية العامة، كما تستوحي اليوم، الفكرة القائلة بأننا بجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وأكثر قابلية للمساءلة، سنزيد من مشروعيته وسلطته. وعلى الرغم من تضارب الأفكار الذي لا يزال قائما في نهجنا تجاه هذا الهدف المشترك، فإن مجموعة المناقشات التي جرت في الفريق العامل المفتوح العضوية أكدت من جديد على هدفنا الأساسي. وعلى نفس المنوال، ركزت المناقشة التي جرت مؤخرا بشأن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة على الحاجة إلى كفالة أن تكون إجراءات مجلس الأمن معبرة بحق عن تطلعات المجتمع الدولي.

والتحديات الأخيرة لسلطة الأمم المتحدة في ميدان السلم والأمن، والتصور الواسع النطاق بأن مجلس الأمن لا يعبر على النحو الكافي عن إرادة أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تؤكد من جديد، وأكرر، الحاجة الملحة إلى إصلاح مجلس الأمن.

وقد اتخذنا في العام الماضي خطوة رئيسية إلى الأمام في جهودنا، باعتمادنا بتوافق الآراء القرار ٣٠/٥٣

الذي أعربت فيه الجمعية العامة عن تصميمها على عدم اتخاذ أي قرار أو مقرر بشأن المسائل المطروحة علينا دون تصويت إيجابي من ثلثي الأعضاء على الأقل. وهذا القرار ينشئ مستوى عاليا لمفهوم الاتفاق العام في المقررات المتعلقة بالتمثيل العادل وزيادة عدد الأعضاء، وبأساليب عمل مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك فإنه يطرح جانبا طائفة من مجموعة إصلاحات لم يتم التفاوض عليها بالقدر الكافي وبالتالي لا تستجيب للمصالح الحقيقية لغالبية الأعضاء.

وإذ نتطلع قدما إلى استئناف أنشطة الفريق العامل، أقول لا يمكننا أن ننغمس في تكرار جولة أخرى من المناقشات الاستكشافية. وفي رأينا أن العمل المكثف الذي قمنا به حتى الآن على مدى ست سنوات من المناقشات، قد أرسى الأسس فعلا لاستخلاص مجموعة أولية من الاستنتاجات. ونرى بالتالي أنه لا ينبغي للفريق العامل أن يجري مناقشة عامة أخرى، بل ينبغي له بالأحرى أن يبذل جهدا للتوصل إلى اتفاق عام بشأن اقتراحات محددة تغطي المسائل الواردة في كل من المجموعتين الأولى والثانية، على أساس الآراء التي سبق الإعراب عنها، وسيحتاج هذا الجهد إلى التركيز على الأفكار التي يمكنها أن تستوفي الشرط المنصوص عليه في القرار ٥٣/٣٠. ولهذا الغرض، نشجع بقوة رئيس الفريق العامل ونائبيه على مواصلة استكشاف مدى مقبولية الأفكار التي ثبت فعلا أن الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء تتشاطرها.

والغرض الأساسي من الإصلاح، من المنظور البرازيلي، هو مسألة توسيع العضوية - أو بعبارة أدق، التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. ويتعين، في الوقت نفسه، أن نعالج أساليب عمل المجلس ومسألة الشفافية. وبالنسبة لهذه المجموعة بالذات، بدأ الفريق بالفعل يتوصل إلى تلاق مركز في الآراء، بل إن مجلس الأمن ذاته بدأ يسهم، في حد ما، في هذه العملية باللجوء إلى عقد جلسات علنية بشكل أكثر تواترا.

إلا أنه لا يجوز أن نغفل عن حقيقة أن التحسن الحقيقي في الطريقة التي يصرف بها المجلس أعماله لن يكون ممكنا إلا بجعل تشكيله أكثر عدلا وأكثر تمثيلا. والتمثيل العادل لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال توسيع العضوية في كلتا الفئتين، الدائمة وغير الدائمة. ومع أن العضوية في مجموعها لا تعكس تمثيلا كافيا للبلدان النامية، ففي الفئة الدائمة على وجه التحديد يبدو هذا الخلل أكثر وضوحا وأكثر إجحافا. وأي توسيع يبقي على الخلل الحالي أو يعظمه سيكون فيه تمييز ضد البلدان النامية، وسيقصر عن الوفاء بمطلب التمثيل العادل. والبرازيل أيضا لا تؤيد استحداث فئات جديدة في عضوية مجلس الأمن. لذا، فإننا نستبعد فكرة المقاعد الدائمة التي تشغل بالتناوب، وهي فكرة تنطوي على تناقض.

ومسألة الحجم الكلي تتسم بأهمية قصوى. فالمجلس الذي يكون التمثيل فيه أكثر انصافا، لا يمكن تحقيقه إلا إذا فكرنا في رقم يدور حول أواسط العشرينات. ونرى أيضا أن مجموعة الإصلاحات ينبغي أن تتضمن بعض القيود على حق النقض. والشيء المثالي هو المضي تدريجيا نحو إلغاء هذا الحق. وكخطوة أولى، ينبغي قصره تماما على المسائل المندرجة في إطار الفصل السابع من الميثاق.

وبالرغم من ذلك، فإن مسألة حق النقض، ينبغي ألا تعوق إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن زيادة العضوية. ويمكن تسهيل ذلك، لو التزم الأعضاء الجدد الدائمون بعدم استخدامه، في الوقت الذي يتمتعون فيه بحقوق النقض المشروعة.

وهذا ينقلني إلى ملاحظتي الأخيرة، بشأن الاستعراض الدوري. وكتدبير من تدابير بناء الثقة لتعزيز التقارب بين وجهات النظر في مجالات أخرى، ينبغي لنا أن نسعى إلى التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن عدد محدد من السنوات يجري بعدها استعراض الإصلاح. وهذا من شأنه أن يوضح بأنه من خلال إصلاح تكوين المجلس، فإننا نحاول أن نضفي عليه الطابع الديمقراطي في عالم يمر بمرحلة انتقالية وأن الباب يظل مفتوحا لإجراء تعديلات في المستقبل.

وأخيرا، أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، ثقة وفد بلدي الكاملة بأن هذه العملية ستمضي قدما بفضل ما لديكم من مهارات وحس مرهف بالديمقراطية. وإننا نتطلع إلى العمل معكم عن كثب ومع نواب الرئيس عندما نستأنف أنشطة الفريق العامل في العام المقبل. وإن قدرتنا على السير بخطوات واسعة في هذه المهمة الهامة تتوقف إلى حد كبير على ما يتوفر لدى المكتب من قيادة وطاقة. ونود أخيرا أن نعرب عن تقديرنا لسلفكم، وزير الخارجية السيد ديدييه أوبيرتي، ولسفيري سري

لانكا والسويد على الطريقة الإيجابية التي أداروا بها أعمال الفريق العامل لهذا العام.

السيد مونتيرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): للمرة الحادية والعشرين على التوالي تدرج الجمعية العامة هذا البند في جدول أعمالها. وأثناء الدورات السابقة، وبخاصة بعد إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية في ١٩٩٣، كان هناك الكثير من المداولات التي جرت والعديد من المقترحات التي قدمت. فنوقشت المسائل وأعيدت مناقشتها مرات ومرات، بطريقة قد تجعلنا نخلص إلى القول إنه لم يعد هناك من جديد يذكر. وهذه الحالة تبين صعوبة الموضوع ليس إلا. بيد أن ذلك يجب ألا يدفع بنا إلى اليأس.

إن إصلاح مجلس الأمن مهمة أساسية لمستقبل الأمم المتحدة من أجل تمكينها من مواجهة التحديات الجديدة التي تواجه الحياة الدولية. ولذا يجب علينا أن نتابع جهودنا للمضي قدما بهذه العملية. وإننا نعول عليكم، سيدي الرئيس، لقيادة هذه العملية إلى الأمام وتوجيه أعمالنا بصورة نشطة. ويمكنكم دوما أن تعولوا على الدعم الكامل لوفد بلدي في هذا الصدد.

وأثناء الدورة السابقة التي عقدتها الجمعية العامة اعتمدت بتوافق الآراء قرارا ينص على ضرورة توفر أغلبية ثلثي الدول الأعضاء في الجمعية لاتخاذ أي قرار يتعلق بإصلاح مجلس الأمن. واسمحوا لي هنا أن أشيد بالرئيس السابق، السيد ديدييه أوبيرتي، على هذا الإنجاز لقد مثل ذلك خطوة كبرى نحو تعزيز مبدأ التمثيل في هذه المنظمة.

وفي الدورة الأخيرة أيضا للجمعية العامة، أطلق رئيس الجمعية العامة نداء للوفود في الفريق العامل المفتوح باب العضوية للإعراب عن آرائها بشأن أهم المسائل المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. وقام وفد بلدي، بالإضافة إلى عدد كبير من الوفود الأخرى، بالاستجابة لهذا النداء كتابة، وشفويا أيضا. ومن الأهمية بمكان ألا تضيع هذه الجهود والزخم الذي ولدته. ومن الضروري تحديد نقاط الالتقاء المنبثقة عن الردود والاتجاهات التي نشأت عنها للتوصل إلى اتفاق عام بشأن مسائل محددة ولكي نتمكن من التحرك قدما. وتحقيقا لهذا الغرض، من الأهمية بمكان مواصلة تشجيع تقديم الردود من جانب أكبر عدد ممكن من الوفود.

والبرتغال لا تؤيد الإصلاح لمجرد الإصلاح. فالبرتغال تؤيد الإصلاح الذي يستجيب على نحو مناسب للاحتياجات الحالية للمجتمع الدولي، بغية تمكين مجلس الأمن من التصدي لحالات الصراع التي تواجه عالم اليوم بطريقة أفضل. إنها بحاجة إلى مجلس يكون أكثر تمثيلا وأكثر مساءلة أمام العضوية الحالية وأكثر كفاءة من المجلس الحالي، أي مجلس ينظر المجتمع الدولي إلى سلطته ويحترمها بصفتها سلطة مشروعة.

وبغية الوفاء بهذه الأهداف أيدت البرتغال مجموعة من المقترحات التي تتشاطرها مجموعة من البلدان ذات الشواغل المتماثلة. وهذه المجموعة المكونة من عشرة بلدان، مجموعة الـ ١٠، التي تشارك فيها البرتغال، حاولت أن تسهم بطريقة إيجابية في أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية، وقدمت مقترحات محددة وشاركت بنشاط في التداول في إطار المجموعة ١ أو المجموعة ٢.

وأود أن أشير بإيجاز إلى ثلاثة جوانب من جوانب هاتين المجموعتين، إذ أعتقد أنه يمكن لنا أن نعمل بصورة أكبر بشأنهما من أجل إيجاد أرضية مشتركة. أولا مسألة التوسيع. وتعتقد البرتغال أن من المستصوب إجراء توسيع في الفئتين. وبهذه الطريقة فقط يمكن لمجلس الأمن أن يستجيب على نحو ملائم للاحتياجات الحالية للمجتمع الدولي، وهي كما هو معترف على نطاق واسع قد تغيرت كثيرا منذ اعتماد الميثاق في ١٩٤٥.

ووفقا للقرار ٢٦/٤٨، الذي يحدد إطار إصلاح مجلس الأمن، فإن توسيع العضوية في المجلس يجب أن يأخذ في الاعتبار الحاجة لمعالجة التمثيل الحالي غير الكافي للبلدان النامية والتغيرات التي طرأت في العلاقات الدولية - وهي تغيرات لا يجسدها المجلس الحالي بأي شكل من الأشكال. وإذا أردنا أن نعالج كل هذه العناصر، فإنه لا يمكننا أن نفعل ذلك على نحو كاف في فئة واحدة فقط. ويتعين علينا أن نتوخى تحقيق التوازن في هذه الجوانب وبتجسيدها في الفئتين. وإن زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين فقط سيزيد من درجة الاختلال في تكوين المجلس والعلاقات بين الأعضاء وفئات الأعضاء.

وثانيا، تؤيد البرتغال إنشاء آليات توفر الاستعراض الدوري للقرارات المتخذة في جميع جوانب إصلاح مجلس الأمن، كما أكد على ذلك قبل بضع دقائق زميلنا من البرازيل. والاستعراض الدوري، الذي يمكن تحديد إطاره

الزمني ما بين ١٠ و ١٥ سنة، ينبغي أن يمكن من تكيف مجلس الأمن بما يتفق ومصالح المجتمع الدولي والأمم المتحدة وقت إجراء الاستعراض. وهذا سيؤدي إلى زيادة درجة مساءلة المجلس، فضلا عن مسؤولية أعضائه، وبخاصة الأعضاء الجدد من ذوي العضوية الدائمة أمام العضوية العامة.

وأخيرا، وفيما يتعلق بأساليب العمل، فقد تم انجاز الكثير أثناء الدورات السابقة للجمعية العامة. وأود أن أشيد بنائبي الرئيس اللذين آمل كثيرا بأن يواصلا الاضطلاع بعملهما وقيادتهما. إلا أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل. والمناقشات في الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن التدابير التي ترمي إلى تحسين الشفافية في عمل مجلس الأمن يبدو أن لها تأثير خاص على القرارات التي يتخذها المجلس ذاته.

وكما قلنا دوما، فإن أنجع سبيل لتحسين أساليب العمل هو من خلال النهج المتدرج الذي يسير خطوة خطوة بدلا من الدخول في عملية تتسم بالتجريد. ولهذا فإن ممارسة الضغط من جانب العضوية له أهميته في عملية إصلاح المجلس. ودور أعضاء المجلس بالغ الأهمية أيضا في هذا الصدد، وأشير إلى المبادرة التي اتخذت أثناء رئاسة المجلس في الشهر الماضي والتي تنص على توفير المعلومات عبر شبكة الانترنت بشأن الأنشطة اليومية للمجلس، بما فيها البيانات التي يدلى بها أمام الصحافة، ويبدو أن ذلك قد استهل ممارسة جديدة ستقتفي أثرها الرئاسات الجديدة.

فالاحاطات الإعلامية التي تقدمها الرئاسات للوفود، والتي تعقد بعد المشاورات مباشرة، باتت ممارسة مكرسة اليوم - وهي ممارسة بدأتها بلادي اثناء رئاستها. وفي الشهور الأخيرة كان من الممكن الاستماع كل يوم تقريبا للرئيس الحالي لمجلس الأمن وهو يقدم إحاطة إعلامية للوفود المهتمة بعد رفع المشاورات فورا.

وفيما يتعلق بعمل لجان الجزاءات، فقد جرت تحسينات كثيرة أيضا نتيجة مبادرة أعضاء المجلس، وأشير إلى مذكرة قدمها رئيس مجلس الأمن مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير من هذا العام، تتضمن مقترحات عملية لتحسين عمل لجان الجزاءات، وجاء ذلك نتيجة مبادرة اتخذها أعضاء المجلس الذين تناوبوا على رئاسة لجان الجزاءات. وأود كذلك أن أشير إلى مبادرات أخرى أحدث عهدا اتخذها رئيس لجنة الجزاءات الخاصة بأنغولا لتعزيز فعالية الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على جوناس سافمبي ويونيتا.

ويعقد المجلس جلسات علنية بصورة أكثر تواترا للنظر في مسائل موضوعية وحالات محددة. والجلسة التي عقدت أمس بشأن أفريقيا كانت مثالا على مدى فائدة وأهمية هذه الجلسات في أن تصبح محفزا للتفكير الجماعي ولتوعية المجلس بالإجراءات التي يتخذها لاحقا. وكذلك هناك اتجاه أخذ يبرز ويتمثل في عقد جلسات خاصة بدلا من المشاورات، مما يضمن حفظ السجلات وإتاحة المجال أمام الوفود المهتمة لكي تشارك وفقا لأحكام النظام الداخلي.

وجميع هذه العلائم تعكس أهمية المناقشة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية والتأثير الإيجابي على أساليب عمل مجلس الأمن.

وهذه المؤشرات تعبر أيضا عن مبادرة أعضاء المجلس، وعلى وجه الخصوص المنتخبين منهم، لفتح ذلك الجهاز أمام مشاركة الأعضاء عموما، لتعزيز شفافيته في جهد متصل، حيث يسلمون زمام القيادة من واحد إلى الآخر عند انتهاء ولاية كل منهم.

السيد فادايفارد (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقديرنا وامتناننا للمكتب السابق للفريق العامل المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة على عمله الممتاز خلال السنة الماضية، ونخص بالشكر رئيس الفريق العامل ونائبيه على قيادتهم وصبرهم خلال مناقشات الفريق العامل في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة.

ويسرنا، يا سيادة الرئيس، أن نراكم تقودون مداولاتنا بشأن هذه المسألة ذات الأهمية الحاسمة في هذه الدورة. ونحن نثق ثقة كاملة في مهاراتكم الدبلوماسية وفي التزامكم بتحقيق خاتمة ناجحة لمداولاتنا، مما سيزيد تعزيز المنظمة عموما ومجلس الأمن خاصة.

وخلال الأعوام الستة الماضية، نوقشت تقريبا جميع جوانب المسائل ذات الصلة بإصلاح مجلس الأمن وآثاره السياسية والقانونية والتنظيمية. إن هذا التفاعل وعدد المتكلمين في إطار هذا البند في الدورة الحالية يبينان

بجلاء أن مسألة إصلاح مجلس الأمن، التي تنطوي على إعادة توجيه العلاقات الدولية عامة والأمم المتحدة على وجه الخصوص، تمثل مسألة بالغة الأهمية لعضوية الأمم المتحدة عموما وهي لذلك جديرة بأن تناقش بطريقة شاملة وبقدر كبير من الصبر والحكمة.

إن هدف عملية الإصلاح هو، ولا بد أن يظل، جعل المجلس أكثر تمثيلية وأكثر ديمقراطية، مما لا يساعد على تعزيز فعالية وسلطة مجلس الأمن وحسب، وإنما فعالية وسلطة الأمم المتحدة ككل. وبالتالي يجب أن نراعي التطورات الهائلة التي حدثت منذ إنشاء منظمتنا قبل أكثر من ٥٠ سنة، مثل انتهاء فترة الاستعمار، حيث أسفر ذلك عن زيادة في عدد البلدان النامية ونفوذها، وانتهاء الحرب الباردة.

إن شواغل ومصالح البلدان النامية التي تشكل غالبية الدول الأعضاء في منظمتنا، لا تجد النظر الكافي في مجلس الأمن، رغم أن جميع المسائل المعروضة على هذا الجهاز تخصها أولا وقبل كل شيء. وفي الواقع، يتفق الجميع على أن التركيبة والهيكل الحاليين للمجلس، اللذين برزا بصورة رئيسية من حالة العالم في سنة ١٩٤٥، قد أصبحا بائدين ومخالفين لروح العصر ولا يعبران عن الواقع السياسي والاقتصادي لعصرنا.

وعموما فإن وفدي، بوصفه عضوا في حركة عدم الانحياز، يؤيد، مع كثيرين آخرين وضع آلية تجعل المجلس يواكب الحالة الدولية السائدة، مما سيزيد من تعزيز سلطة المجلس بعد الإصلاح ومشروعيته وصفته التمثيلية. والمناقشات المتعمقة التي جرت في هذه السنة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن إصلاح مجلس الأمن أثبتت أنه رغم حدوث بعض التقارب في الآراء بشأن بعض المسائل مثل أساليب عمل المجلس، تظل هناك خلافات عميقة بشأن مسائل مضمونية مثل حجم مجلس الأمن وتركيبته وحق النقض وبعبارة أخرى، فإن السؤال الأساسي عن كيفية التقدم من مجلس الأمن بشكله الحالي إلى جهاز يكون أكثر تمثيلا وشفافية، ولكن ليس أقل كفاءة، لم يجد الإجابة بعد.

وبالتالي من المحبط بشكل واضح أن النظر الذي لقيته هذه المسألة لعدة سنوات لم يفض إلى التقدم المنشود ولا إلى أي حل وسط يقود إلى اتفاق عام، مما يوضح الصعوبة البالغة التي ينطوي عليها هذا المشروع. والكثيرون منا، بما في ذلك وفدي، يجدون من الصعب عدم الشعور بخيبة الأمل إزاء الجمود الظاهر في عمل الفريق العامل. ورغم ذلك، من الضروري لنا أن يشمل النظر الجاد مصالح جميع الدول والمناطق في هذا المشروع غير المسبوق والتاريخي الذي، بالنظر إلى أهميته الحاسمة لمستقبل منظمتنا والعلاقات الدولية، ينبغي أن يقيد بجدول زمني محدد سلفا. علاوة على ذلك، فإن أية محاولة لفرض قرار غير ناضج ومتعجل من شأنها أن تخاطر بالإضرار بسلامة هذه العملية البالغة الدقة.

وقد أظهرت المناقشات في الفريق العامل بشأن توسيع المجلس أن الدول تختلف في آرائها، لا سيما فيما يتعلق بزيادة عدد الأعضاء الدائمين في المجلس. وقد ظهرت عدة مشاكل تعوق الاتفاق على هذه المسائل في الوقت الحاضر. وحركة عدم الانحياز، التي تضم ١١٥ دولة عضوا - وهو ما يمثل تقريبا ثلثي عضوية المنظمة - ليست ممثلة الآن في المجلس إلا بخمسة أعضاء غير دائمين. ونعتقد أن أي استعراض للعضوية ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار عدم التوازن الحالي في التمثيل في المجلس وأن الإصلاح ينبغي أن يتم على أساس التوزيع الجغرافي العادل ومبدأ المساواة في السيادة بين الدول.

وفي هذا الصدد، نحن نؤكد موقف حركة عدم الانحياز الذي يدعو إلى زيادة العضوية بما لا يقل عن ١١ دولة. وهنا أود أن أؤكد مجددا الموقف الاحتياطي للحركة، وهو تحديدا أنه إذا لم يتسن التوصل إلى اتفاق بشأن فئات العضوية، يقتصر التوسيع حينئذ، في الوقت الحالي، على المقاعد غير الدائمة. ولا ينفي ذلك إمكانية مواصلة المناقشات بشأن الأفكار المتصلة بتوسيع الفئات الأخرى، حيث ينبغي أن تستمر بطريقة موضوعية بغية التوصل إلى حل مرض.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى البيان الافتتاحي لرئيس جمهورية إيران الإسلامية في الدورة الثامنة لمؤتمر القمة الإسلامي في طهران، حيث أعلن أن البلدان الإسلامية، التي تمثل زهاء مليار من البشر، ينبغي أن تحصل على مقعد دائم في مجلس الأمن بالامتيازات نفسها التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون الحاليون. ومن ناحية أخرى، وفي رأينا، يقتضي الواقع الجديد للمجتمع الدولي أن يعتمد المجلس قواعد أكثر ديمقراطية.

ومن ثم نحن نعتقد أن الوقت قد حان لاتخاذ إجراء للحد من استخدام سلطة حق النقض التي اكتسبها عدد محدود من الدول لبعض الأسباب التاريخية المؤقتة. وقد

مرت أربع وخمسون سنة منذ إنشاء الأمم المتحدة وإنشاء هذه السلطة غير المبررة. والغالبية العظمى من الدول الأعضاء ما فتئت تعرب عن عدم الرضا عن استخدام حق النقض في عملية اتخاذ القرار في المجلس وتدعو إلى قصر استخدام ذلك الحق على القرارات التي تتخذ في إطار الفصل السابع من الميثاق، بهدف إلغائه في نهاية المطاف. وقد لقي هذا الموقف تأييدا كاسحا من العضوية عموما.

ووفقا لذلك، دعا رؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز إلى استعراض حق النقض. وفي ١٩٩٥، في مؤتمر قمة قرطاجنة ومرة أخرى في ١٩٩٨ في مؤتمر قمة دربن، ذكروا أنه يجب بذل جهود لإضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن وأن استخدام حق النقض ينبغي أن يقيد كمقدمة للقضاء النهائي عليه.

ونحن نعتقد أن تقييد حق النقض سيكون خطوة في الاتجاه الصحيح. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن هناك حاجة إلى تحقيق تفاعل متوازن بين الجمعية العامة ومجلس الأمن لصيانة السلم والأمن الدوليين. وبينما كان المجلس مشتركا اشتراكا نشطا في هذا المجال، لم تجد الجمعية، للأسف، فرصة كافية للقيام بمسؤوليتها عن صيانة السلم والأمن الدوليين بالتعاون مع المجلس، كما نص الميثاق على ذلك.

واتخاذ قرار الجمعية العامة ٣٠/٥٣، الذي اتفقنا بموجبه على عدم اعتماد أي قرار أو مقرر بشأن إصلاح مجلس الأمن دون التصويت الإيجابي لثلثي الأعضاء على الأقل، كان إنجازا هاما. وكان نتيجة لمفاوضات بناءة نأمل أن تستمر. وبالفعل، فإن توافق الآراء الأوسع نطاقا الممكن بين الدول الأعضاء ضروري لضمان إصلاح حقيقي للمجلس.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، بناء على مبادرة منكم تجري الجمعية العامة اليوم مرة أخرى، كما فعلت في سنوات ماضية، مناقشة بشأن التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. ويفهم وفد بلدي أن مبادرتكم كانت انطلاقا من الاهتمام بمعرفة مواقف الأعضاء على نحو أفضل إزاء هذا الموضوع، وبالتالي إعطاء التوجيه لأنشطة الفريق العامل الذي سيجتمع تحت رئاستكم في النصف الأول من العام المقبل. وبهذه الروح يود الوفد الفرنسي أن يدلي بالتعليقات الموجزة التالية.

تتعلق ملاحظتنا الأولى بالسبب الذي جعل الجمعية العامة تناقش هذا الموضوع بالفعل لمدة ست سنوات، وذلك لأن المهمة التي وضعتها لنفسها مشروع طويل الأجل. وهذا يتطلب الصبر والثبات والأمل من جانب الجميع. إن الصبر والثبات هما بالمناسبة اسمان لتمثالي الأسدين الحجريين الموجودين على مدخل المكتبة العامة في نيويورك.

والتعليق الثاني هو أنه بالرغم من مرور الوقت، فإن اهتمام الدول الأعضاء بهذا الموضوع لم يهن. وهذا يؤكده اشتراك الوفود الواسع النطاق في المناقشات الجارية اليوم وأنشطتها في عمل الفريق العامل، فضلا عن عدد الوفود التي أشارت إلى هذا الموضوع في المناقشة العامة عند بداية الدورة الراهنة. ويمكن تفسير ذلك بأهمية هذا الموضوع لمستقبل الأمم المتحدة.

والملاحظة الثالثة هي أن روح المناقشة يبدو أنها أصبحت أهدأ عما كانت عليه في العام الماضي. ونحن نعرف فعلا أن أهمية الموضوع أضفت في الماضي حيوية على المناقشات وأحيانا سيقت حجج متناقضة بحماس من جانب الذين أيدوها. وإصدار الجمعية العامة في العام الماضي للقرار ٣٠/٥٣ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ أسهم بالتأكيد في تهدئة المناقشة. وكان من المهم أنه أمكن التوصل إلى توافق آراء بشأن ذلك القرار وأشار، بوجه خاص، الى أهمية التوصل إلى اتفاق عام.

الملاحظة الرابعة هي أن العمل الذي قام به الفريق العامل هذا العام لا يمكن الاستهانة به، كما يبين التقرير المعروض علينا اليوم. وهذه الوثيقة تحتوي على الملاحظات العامة يمكن التوصل إلى توافق آراء بشأنها. كما أنه يحتوي أيضا على وثائق مفيدة أعدها المكتب بشأن موضوع أساليب عمل مجلس الأمن وشفافيته. والمبادرات التي اتخذها المكتب يسرت إعداد ملاحظات ووثائق مفيدة، وعلى وجه الخصوص توزيع استقصاء على جميع الوفود. وفي هذا الصدد يود وفد بلدنا أن يعرب عن تقديره للدور الذي قام به الرئيس السابق للجمعية العامة، السيد أوبيرتي، ونائبا رئيس الفريق العامل، السفيران دالفرين ودي سارام. والعمل الذي أنجز في ١٩٩٩ يمثل بالنسبة لنا أساسا مفيدا للمناقشات التي ستجرى في الفريق العامل في العام القادم.

والملاحظة الخامسة هي أن المناقشة في الجمعية العامة وفي فريقها العامل كان لها بالفعل أثر على ممارسة مجلس الأمن. ومقترحات عديدة صيغت في الفريق العامل بشأن تحسين شفافية أداء المجلس اعتمدها ونفذها المجلس نفسه مؤخرا. ويمكننا جميعا أن نلاحظ الجهود التي يبذلها المجلس في تحقيق المزيد من الشفافية، ونحن نذكّر في هذا الشأن بورقات العمل التي أعدها ووزعها الوفد الفرنسي في ١٩٩٤. وهذه الشفافية المحسنة يمكن تلمسها الآن في العدد الأكبر من الاجتماعات العلنية التي تتناول بشكل أكثر تكرارا الحالات الجغرافية التي يدعى ممثلون من الأمانة العامة للادلاء ببيانات بشأنها. ويمكن أيضا ملاحظة اللجوء مؤخرا إلى عقد اجتماعات خاصة رسمية تناقش أعضاء المجلس خلالها بحضور الدول غير الأعضاء التي لديها رغبة في الحضور.

والملاحظة السادسة والأخيرة التي يود الوفد الفرنسي أن يدلي بها تتعلق بالجوهر، وموقف فرنسا المعروف لا يزال دون تغيير. لا تزال فرنسا تؤيد زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن في الفئتين الحاليتين، الدائمة وغير الدائمة. وتؤيد فرنسا منح مقعدين دائمين لألمانيا واليابان، وأيضا منح ثلاثة مقاعد لبلدان الجنوب. وهي تؤيد إنشاء مقاعد غير دائمة جديدة. ونعتقد أنه ينبغي أن تكون الزيادة في عدد الأعضاء غير الدائمين معقولة حتى لا تهدد قدرة المجلس على التصرف بسرعة وبشكل فعال. وفي هذا السياق أوضحنا أن العدد الإجمالي ينبغي أن يظل أقل من ٢٥ ولكن أكثر من ٢١.

إننا نؤيد أن تكون للأعضاء الدائمين الجدد نفس الميزات التي للأعضاء الدائمين الحاليين. وبينما نحن مستعدون للعمل على أية صيغة تمكن من تحقيق اتفاق عام، لا نرى أملا في التوصل إلى اتفاق عن طريق تعديل الميثاق أو بأية وسيلة أخرى بشأن تغيير حقوق الأعضاء الدائمين الحاليين، وهي الحقوق التي تمارسها فرنسا، بطريقة مسؤولة تتسم بضبط النفس.

أخيرا، نحن مستعدون لأن نواصل بطريقة عملية بذل الجهود التي ظلت تُبذل طوال أكثر من أربع سنوات لجعل وسائل عمل مجلس الأمن أكثر شفافية.

السيد مرا (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): شاركت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بنشاط في المناقشات والمداولات حول المسألة الهامة التي أنشئ من أجلها عام ١٩٩٣ الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦/٤٨. ورغم أنه لم يجر التوصل بعد إلى نتيجة نهائية تقبلها جميع الأطراف بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، فقد كان أحد التطورات المشجعة ظهور توافق في الآراء حول توسيع المجلس ليتفق على الأقل مع الواقع الحالي لزيادة عدد الأعضاء في الأمم المتحدة، إلا أن هناك آراء مختلفة حول كيفية تحقيق ذلك. ومداولاتنا الحالية حول هذا البند والمشاركة الدؤوبة من جانب وفود كثيرة تبيّن بقوة أن إصلاح مجلس الأمن لا يزال أحد القضايا التي تحظى بالأولوية القصوى في جدول أعمالنا.

وأود هنا أن أشكر السيد ديدييه أوبيرتي، الرئيس السابق للجمعية العامة، والرئيس السابق للفريق العامل المفتوح باب العضوية، على الإخلاص الذي اضطلع به بمهمته بلا كلل. ويود وفد بلادي أن يعرب أيضا عن امتناننا للسفير جون دي سارام، والسفير هانز والغرين، نائبي الرئيس، على سعيهما لبذل كل ما في وسعهما لتوجيه أعمال الفريق العامل في مداولات العام الحالي. ويثق وفد بلادي أيضا في أن الفريق العامل سيواصل تحقيق النجاح في ظل القيادة الرشيدة للرئيس الجديد.

وقد طُرحت مقترحات كثيرة تتعلق بالحجم الممكن للمجلس، وهو القضية الجوهرية لعملية توسيعه. وقد أعلنت الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء عن تفضيلها توسيع فئتي العضوية في المجلس، الدائمة وغير الدائمة على حد سواء.

ونرى أنه إذا ما أريد لمجلس الأمن أن يصبح أكثر تمثيلا للواقع السياسي والاقتصادي المعاصر، وأن يمثّل الأمم المتحدة بعضويتها الحالية التي تتكون من ١٨٨ دولة عضوا، لا بد من أن تجري زيادة عضوية فئتيه. ويفضل وفد بلادي زيادة عدد أعضاء المجلس إلى ٢٦ عضوا.

ويتبنى وفد بلادي أيضا موقف حركة عدم الانحياز، ومؤداه أنه إن لم يكن هناك اتفاق حول الفئات الأخرى للعضوية، يجب ألا يجري توسيع العضوية في الوقت الحالي إلا في فئة الأعضاء غير الدائمين. ويرى وفد بلادي أنه لكي نتغلب على الجمود الحالي في مسألة المقاعد الدائمة في مجلس الأمن بعد إصلاحه، يجب العمل على وضع صيغة توافقية ترضى بها جميع الأطراف

عن طريق تعزيز المشاورات والمناقشات بين الدول الأعضاء. ونرى أنه إذا فشلت الخيارات الأخرى في إيجاد الدعم الكافي، يتعيَّن النظر أيضا في فكرة تناوب المقاعد الدائمة بوصفها أحد الخيارات بالنسبة لفئة العضوية الدائمة.

وهناك قضية رئيسية أخرى يواجهها إصلاح مجلس الأمن، هي مسألة حق النقض، وهي جزء لا يتجزأ من مجموعة الإصلاحات. فرغم أن إلغاء حق النقض يمثّل حلا مثاليا، كما يمثّل الهدف النهائي في إضفاء الصبغة الديمقراطية على عملية الإصلاح، فيجب أن نكون واقعيين. فقبل أن نلغي حق النقض، يجب أن نحد من استخدامه، كما أنه ينبغي ألا يمارس إلا في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ويعتقد وفد بلادي أنه يجب عدم فصل قضية حق النقض عن عملية إصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. ويرى وفد بلادي بصفة مستمرة أن حق النقض بال وغير عادل، وأن إلغاءه أفضل النتائج المنطقية.

ونعتقد أنه ينبغي للأعضاء الدائمين الجدد في مجلس الأمن أن يتمتعوا ببعض الحقوق والامتيازات مثلهم مثل الأعضاء الحاليين. وهذا، أساسا، هو موقف وفد بلادي من هذا الموضوع الهام.

ويأمل وفد بلادي وطيد الأمل في أن تعطي مداولاتنا زخما إضافيا لعملية الإصلاح، وأن تسهم إسهاما مثمرا في سبيل إنشاء مجلس يضم مزيدا من الأعضاء، وينعم بتمثيل أكثر عدالة، وبالقدرة على مواجهة تحديات الألفية الجديدة.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالفرنسية): رغم أن هذه هي المرة الخامسة التي أتكلم فيها في الجمعية العامة عن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل المتصلة به، فإنها المرة الأولى التي أفعل فيها ذلك بعد الاستفادة من تجربة دامت ما يقرب من عام في مجلس الأمن. وأرجو أن أطبق بعض ثمار هذه التجربة على مناقشتنا اليوم، وعلى مداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية في العام القادم.

وإذا كان الغرض من هذه المناقشة أن نقيِّم ما وصلنا إليه، وأن نقدم بعض التوجيهات العامة إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية في دورته القادمة، فإن نقطة البداية بالنسبة لي يجب أن تكون الفارق الملحوظ بين التقدم الذي أحرز على مر السنين في كل من المجموعتين اللتين قسمنا أعمالنا بينهما. إن التقدم في النظر في المجموعة الثانية سجل بوضوح في تقرير العام الماضي للفريق العامل (A/53/47). وهناك دليل ملموس أيضا على أن جهودنا الرامية إلى تحقيق الشفافية، وأساليب العمل المحسنة في مجلس الأمن كان لها أثر إيجابي على الطريقة التي يدير بها الأعضاء الآن أعمال المجلس.

(تكلم بالانكليزية)

عندما احتلت كندا مقعدها في المجلس في كانون الثاني/يناير الماضي، كانت القاعدة عقد جلسة مفتوحة للمجلس كل شهر، وهي ليست مجرد جلسة رسمية لاتخاذ قرار. وعلى العكس من ذلك، فإن الإحاطة الإعلامية المفتوحة التي عقدت صباح اليوم بشأن الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية كانت ثالث فرصة تتاح لغير الأعضاء في مجلس الأمن لحضور مداولات أعضاء المجلس في الأسبوعين الماضيين. ونفهم أن رئاسة المملكة المتحدة تنوي إجراء بعض المناقشات الأسبوع القادم، إن لم تكن كلها بشأن تيمور الشرقية، وغينيا - بيساو، والصومال، والبوسنة والهرسك، بوصفها إحاطات إعلامية مفتوحة. وهذا التقدم صوب الشفافية والصراحة يفيد مصداقية المجلس فائدة كبيرة، وأتقدم بتهانيَّ لوفد المملكة المتحدة على هذه الخطوات المبتكرة والملموسة إلى الأمام.

وأود أن أذكر أمثلة أخرى عديدة على زيادة الشفافية في المجلس، وترجع جذورها إلى أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية: وهي الإحاطات الإعلامية الدورية للوفود فور انتهاء المشاورات غير الرسمية، وتعميم برنامج أعمال المجلس وبياناته الصحفية على مواقع الإنترنت، وإجراء مشاورات دورية مع الدول المساهمة بقوات قبل تجديد المجلس لولايتها. وبفضل المبادرة، والتصور، وجهود الأرجنتين، والسفير بيتريا بصفة خاصة، سيراقب الأعضاء القادمون إلى مجلس الأمن في العام المقبل أعمالنا في المجلس منذ بداية كانون الأول/ديسمبر. ويمكنني أن أتصور مدى جدوى هذا الافتتاح في تمكين أي عضو منتخب حديثا من أن يصبح عضوا فعالا تماما في المجلس فور شغل مقعده في بداية كانون الثاني/يناير.

وأرجو أن يعتمد المجلس في الأسابيع القليلة القادمة مذكرة من الرئيس تتضمن تدابير أخرى للشفافية، مثل

تعميم التقرير الأسبوعي، الذي تعده الأمانة العامة عن حالة عمليات حفظ السلام، على جميع الدول الأعضاء، وإتاحة مشاريع القرارات بطريقة تلقائية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمجرد عرضها في المجلس. وقد يكون أهم شيء هو ما أرجوه من أن تضفي هذه المذكرة طابعا هاما ورسميا على الممارسة الناشئة، وهي إجراء مداولات المجلس علنا، من المناقشات الموضوعية والموجهة إلى الإحاطات الإعلامية والمناقشات المتعلقة بمواضيع معيَّنة.

والحقائق الواردة أعلاه تتناقض تناقضا حادا مع الحالة الراهنة فيما يتعلق بالمجموعة الأولى، حيث لا تزال هناك، مرة أخرى، وفقا لتقرير السنة الماضية للفريق العامل المفتوح العضوية، اختلافات جوهرية في وجهات النظر. وعلاوة على ذلك، يؤسفني أن أقول إنني لم أطلع على أفكار جديدة أو مقترحات عملية تبعث حيوية في مناقشة هذه المسائل على النحو الذي يجري به تحديث أساليب عمل المجلس لتتوافق مع النتائج الراهنة. والواقع أننا لم نتقدم بشأن هذه المسائل أكثر مما كنا عليه عندما بدأنا مناقشاتنا قبل ست سنوات. ويخطر في ذهني أن تلك الحلول التي ظللنا نلاحقها بنشاط طوال تلك السنوات لو كانت على الطريق الصحيح، لأمكن إحراز بعض التقدم حتى الآن. فهل نحن نحاول، يا ترى، أن ندخل إسفينا مربعا في فتحة مستديرة؟

ويبدو لوفدي أننا بدلا من محاولة تلبية الحاجة بإيجاد الحل، ظللنا نحاول تلبية تلك الحاجة بحاجة أخرى. وبعبارة بسيطة، ظللنا نحاول أن نجعل الحاجة إلى أن يمثّل مجلس الأمن حقا عضوية الأمم المتحدة تستقيم مع حاجة بعض الدول الأعضاء إلى الاحتفاظ بنفوذها النسبي - والاعتراف في بعض الحالات بمساهمتها المالية الكبيرة للمنظمة - بصورة ملموسة.

وبالنظر من هذه الزاوية، تتغير أبعاد مشكلة المجموعة الأولى. وبالضبط مثلما لم يكن هناك أي شك في مشروعية الحاجة إلى جعل طابع مجلس الأمن أكثر تمثيليا للأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، لا يبدو من غير المعقول للدول الأعضاء التي تقدم للمنظمة مساهمات كبيرة على نحو استثنائي أن تشارك بنسبة أكبر في صنع قراراتها في المسائل المالية. بيد أن مجرد كون الدولة العضو مساهما ماليا كبيرا للمنظمة أو تصادف أنها تتمتع بنفوذ كبير من نواح أخرى لا يعني أن الاعتراف الملموس بتلك المساهمة أو ذلك النفوذ يجب أن يكون مقعدا دائما في مجلس الأمن، الجهاز المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين.

ولذلك فإنني لا أستبعد في جوانب أخرى من المنظمة إمكانية أن تكفل المساهمات الكبيرة للغاية بعض الحقوق في المشاركة على نحو أكبر في الأجهزة المالية المناسبة. وعلى سبيل المثال، ربما يحتاج كبار المساهمين الماليين في الأمم المتحدة أن يضطلعوا بدور أكبر في مراقبة الطريقة التي تنفق بها المنظمة أموالها. ولكن ما استبعده أن تخصص في الجهاز الوحيد الذي تـُلزم قراراته جميع الدول الأعضاء الأخرى، الجهاز الوحيد المسؤول عن أكثر تفاعلاتنا حيوية وبالتالي أكثرها تقلبا، مقاعد على أساس المساهمات المالية للدول الأعضاء. ويرى وفدي أن عضوية مجلس الأمن لا يمكن أن تحدد إلا من خلال انتخاب العضو من أقرانه، وفقا للمعايير التي حددتها المادة الثالثة والعشرون من الميثاق.

إن مسألة أساليب العمل ومسألة الحجم والتكوين ليستا وحدهما المسألتين المعروضتين على الفريق العامل اللتين يوجد اختلاف صارخ في التقدم المحرز بشأنهما. فجانبا حق النقض اللذان ظللنا ندرسهما - نطاق حق النقض بالنسبة للأعضاء الدائمين الحاليين ومسألة إمكانية أن يتمتع أي أعضاء جدد محتملين بحق النقض - تمخضا عن نتائج مختلفة كثيرا في مداولاتنا. وأنا واثق من أنه يوجد اتفاق عام اليوم على أنه ينبغي أن يقتصر نطاق حق النقض على الأعمال المتعلقة بالفصل السابع. ولكن ليس هناك اتفاق من هذا القبيل، حتى بين الدول التي تؤيد التوسع في فئتي عضوية المجلس، على أن يمنح حق النقض لأي عضو جديد.

وأنا مقتنع تماما بأن أمامنا الكثير مما سنناقشه قبل أن نستأنف المناقشات المفصلة للمجموعتين، ولكني أود أن أقترح أن نبدأ بدراسة الأسباب الكامنة وراء إحراز تقدم في بعض جوانب ولايتنا ولماذا تعذر علينا هذا التقدم دائما في جوانب أخرى. وينبغي أن نغتنم هذه الفرصة لنضع عملنا في هذا المنظور الجديد. وإنني أتطلع إلى دراسة كاملة لهذه المسألة في المناقشة العامة في بداية جلسات الفريق العامل المفتوح العضوية، وبوسعي أن أؤكد للجمعية مشاركة كندا الكاملة والفعالة في جميع مداولات الفريق العامل في السنة المقبلة.

السيد نيهاوس (كوستاريكا) (تكلم بالاسبانيـــة): إن إصلاح مجلس الأمن مسألة أساسية لمستقبل الأمم

المتحدة. ولكي تنجح الأمم المتحدة في القرن المقبل فيجب أن تتحول إلى آلية للبشرية تكون فعالة وديمقراطية وعادلة لصون السلم والأمن الدوليين. ونعتقد أن مجلس الأمن يجب أن يكون سواء في عضويته أو أساليب عمله انعكاسا للواقع الجديد للسياسة الدولية في عالم متزايد الترابط والعولمة. وبالتأكيد ينبغي لمجلس الأمن أن يكون انعكاسا ليس فقط للقدرة العسكرية، وإنما أيضا للنفوذ الاقتصادي والسلطة الأخلاقية لمختلف الجهات الفاعلة في المسرح الدولي.

ولا يمكن أن نقصر إصلاح مجلس الأمن على مجرد زيادة عدد أعضاء المجلس أو إحداث تغييرات في أساليب عمله. بل ينبغي للإصلاح الحقيقي أن يكفل للمجلس في المستقبل أن يتحمل بصورة مرضية مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولذا يجب أن يركّز إصلاح مجلس الأمن على توزيع السلطة والمسؤولية في صفوف المجتمع الدولي.

إن ميثاق تأسيس الأمم المتحدة ينص على أن المجلس يتصرف بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء. وأعضاء مجلس الأمن، سواء كانوا دائمين أو منتخبين، يمثّلون بقية أعضاء المنظمة على حد سواء. وأي بلد صغير أو منزوع السلاح يتمتع بنفس مستوى التمثيل في مجلس الأمن الذي تتمتع به دولة كبرى اقتصاديا وعسكريا. وهذا المبدأ هو أساس شرعية مجلس الأمن.

إن أعضاء مجلس الأمن ليسوا مسؤولين أمام حكوماتهم فحسب؛ بل إنهم، في القرارات التي يتخذونها، مسؤولون أيضا أمام أعضاء المجتمع الدولي الآخرين. ولا يمكن لدولة أن تتصرف في إطار مجلس الأمن مدفوعة بمصالحها الخاصة فحسب. كذلك لا يمكن لمجلس الأمن أن يصبح وسيلة لتنفيذ السياسة الخارجية لأي دولة. ونعتقد أن جميع أعضاء المجلس مسؤولون عن تصرفاتهم.

ويجب علينا نحن الذين نشارك في عملية إصلاح مجلس الأمن وتنشيطه أن ننظر أيضا في جدول أعمال المجلس. والمجلس بالنظر إلى مهمته الأساسية، يجب أن يكون مركز صنع القرار بشأن جميع التدابير المتعلقة بصون السلم أو استعادته. ولذا من غير المقبول للمجلس أن يتنصل من مسؤولياته أو واجباته. وتعتبر كوستاريكا أن من غير المقبول للمجلس أن يتجاهل متعمدا الحالات التي تنطوي على تهديد حقيقي للسلم لأن بعض أعضائه ضالعون بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تلك الحالات.

ويتطلب الإصلاح الحقيقي لمجلس الأمن ضمانات بأن يكون المجلس في المستقبل أكثر عدالة وإنصافا ونزاهة.

وقد تقدمنا في العام الماضي خطوات صغيرة ولكنها هامة على طريق عملية الإصلاح. فقد اتفقنا، للمرة الأولى، على عدد من الملاحظات الهامة ضمناها الالتزامات التي قطعناها، مثل الإشارة الصريحة إلى المجالات التي نختلف بشأنها.

ولا يمكننا تجاهل ضخامة هذه الاختلافات. فما زال علينا أن نقرر عدد الأعضاء الجدد في مجلس الأمن والفئات التي ينتمون إليها. وما زال علينا أن نتفق بشأن استخدام حق النقض وحدود استعماله. وما زال علينا أن نتفق بشأن الإصلاحات المتعلقة بأساليب عمل المجلس الضرورية لضمان الشفافية والشرعية. وما زال علينا أن نتفق على آلية استعراض دوري للمجلس.

وقد نكون بحاجة في هذا الصدد لأن نتساءل عما إذا كانت جهودنا ستؤتي ثمارها. ويرى بلدي أن من الممكن التوصل إلى تحقيق نتائج إيجابية. وفي اعتقادنا، أنه إذا ما بذلت جميع الوفود جهودا صادقة وحددت أهدافا واقعية، سيكون من الممكن الانتهاء من الإصلاح وعملية إعادة تشكيل مجلس الأمن بنجاح.

وتحبذ كوستاريكا زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن من بين البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء. كما يؤيد وفدي عملية استعراض لأساليب عمل المجلس لكفالة فعاليته وشرعيته وشفافيته. ويلتزم وفدي التزاما صارما بإنعاش مجلس الأمن.

وستدعم كوستاريكا بإخلاص الجهود المبذولة لضمان التوصل إلى اتفاق في هذا المجال. ونثق في أن تلك الجهود سوف تؤدي إلى إجراء مشاورات مفتوحة وديمقراطية وشفافة.

تأجيل تعليق أعمال الدورة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى مسألة تتصل بتاريخ تعليق أعمال الدورة الحالية.

لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية العامة قررت في الجلسة العامة الثالثة، في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أن تُعلّق أعمال دورتها الرابعة والخمسين في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. ولعلهم يتذكرون أيضا أن الجمعية قررت في جلستها العامة الثالثة والسبعين، في ٨ كانون الأول/ ديسمبر، أن ترجئ تاريخ التعليق إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ومع ذلك، فإن الجمعية لن تتمكن من اختتام أعمالها في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر.

ولذلك فإني أقترح أن ترجئ الجمعية تاريخ تعليق أعمالها إلى الأربعاء، ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

إذا لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاقتراح؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٥.